جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
فرع علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاداء المالي في البنوك التجارية

-دراسة عينة من البنوك التجارية لولاية ورقلةسنة 2019 -

من إعداد الطالبة :خليدة محمدي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/ 06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ بوبكر شماخي ..... (أستاذ محاضر ب جامعة ورقلة) رئيـــــــــــــسا

د/ عبد الله مايو ..... (أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة)مشرفـــــــــــاو مقـــررا

أ د/ الحاج عرابة ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مناقشـــــــــــا

السنة الجامعية: 2018-2019

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
فرع علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاداء المالي في البنوك التجارية

من إعداد الطالبة :خليدة محمدي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/ 06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ بوبكر شماخي ..... (أستاذ محاضر ب جامعة ورقلة) رئيـــــــــــسا

د/ عبد الله مايو ..... (أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة)مشرفـــــــــاو مقـــررا

أ د/ الحاج عرابة ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مناقشـــــــــــا

السنة الجامعية: 2018-2019

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى

الذي علمني أن العلم نور والجهل ظلام، وأنه من أراد طلب العلا

سهر الليالي أبي العزيز.

وإلى التي لم تفارقني دعواتها لحظة واحدة أمي أطال الله في عمرها.

إلى زوجي الذي قام بدعمي خلال المشوار الدراسي، إلى الأحبة والأهل كل باسمه

ثم اهديه إلى كل الزملاء الذين قاسمونا المشوار الدراسي من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل الأصدقاء.

خليدة

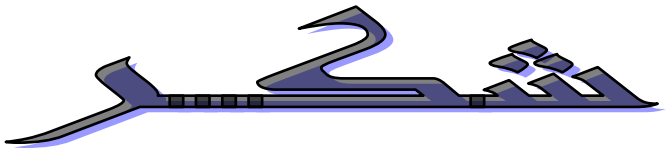

في البدء أحمد الله عز وجل الذي هيأ لي سبل إحقاق كلمته

التي جاءت في محكم تنزيله: "اقرأ".

وأصلي وأسلم على نبيه محمد(صلى الله عليه وسلم)

الذي تلقى الكلمة، فأحسن تكريسها علما وأدبا، فكانت فاتحة العبور إلى حضارة شكلت منهلا إنسانيا لم ينضب معينه على مر العصور.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: عبد الله مايو لإشرافه على هذا العمل ليرى النور

وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد ليتم هذا العمل

أقول لهم شكراً جزيلا وجزاكم الله

عنا كل الخير.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور الحوكمةالمصرفية في تعزيز الاداء المالي في البنوك التجارية وذلك من خلال مكوناته الاساسية التي تتعلق بالافصاح والشفافية ومهام ومسؤوليات مجلس الادارة والرقابة والاداء المالي حيث كل هذه العناصر لها دور فعال وكبير في تعزيز الاداء المالي بالبنوك التجارية.

حيثتم التوصل من خلال هذه الدراسة الى نتائج أهمها أن مختلف مبادئ الحوكمة لها علاقة طردية وموجبة بالاداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة لاسيما الافصاح والشفافية ومسؤوليات ومهام مجلس الادارة والرقابة والتدقيق المالي، حيث أن للحومة المصرفية دورا فعالا في تعزيز الاداء المالي للبنوك التجارية حسب الدراسة التي قمنا التي أخذت عينة من البنوك التجارية لولاية ورقلة ودلك بدرجة 0.75 %.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الاداء المالي، الافصاح والشفافية، الرقابة والتقيق المالي.

Abstract

This studyaims to know the role of bankinggovernance in enhancing financial performance in commercial banks through its key components relating to disclosure, transparency, and the functions and responsibilities of the Board of Directors, oversight and financial performance, where all these elements have an effective and significant role in enhancing financial performance. Commercial banks.

Through this study, the results of the most important are that the various principles of governance have a direct and positive relationship with the financial performance in the commercial banks in question, in particular the disclosure, transparency, responsibilities and functions of the Board of directors, supervision and financial auditing, as the bank has an active role in promoting Financial performance of commercial banks according to the study that we have taken a sample of commercial banks of the state of Wergla and that is 0.75%

Key words: Banking governance, financial performance, disclosure and transparency, financial supervision and control.

الفهـــــــــــرس

الاهداء I

الشكر II

الملخص III

الفهـرس IV

قائمة الجداول VI

قائمة الأشكال VII

المقدمة: أ

الفصل الأول: الادبيات النظرية للحوكمة المصرفية والاداء المالي [1-50]

تمهيد: 02

المبحث الأول: الاطار النظري حول الحوكمة المصرفية والاداء المالي 03

المطلب الأول: اسايات حول الحوكمة المصرفية 03

المطلب الثاني: تقييم الادء المالي في البنوك التجارية 19

المطلب الثالث: أثر تقييم الحوكمة على المالي فيالبنوك التجارية 33

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 39

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية 39

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية 45

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 49

خلاصة الفصل 50

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة[51-76]

تمهيد 52

المبحث الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة 53

المطلب الأول: منهجية الدراسة 53

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات ومعامل الثبات 57
المطلب الثالث: الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة 60
المبحث الثاني: نتائج تحليل الاستبيان 62
المطلب الأول: تحليل الخصائص العامة 62
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان 64
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 69
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية 73
خلاصة الفصل 76
الخاتمة 77
قائمة المراجع 81
الملاحق 88

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
02-01	قياس الثبات لمعادلة كرونباخ	60
02-02	سلم ليكارت الثلاثي	60
02-03	توزيع افراد العينة	62
02-04	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الافصاح والشفافية	65
02-05	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مسؤوليات ومهام مجلس الادراة	66
02-06	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الرقابة والتدقيق المالي	67
02-07	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاداء المالي	68
02-08	فقرات الحوكمة المصرفية	69
02-09	معامل الارتباط سبيرمان بين الافصاح والشفافية والاداء المالي	70
02-10	معامل الارتباط سبيرمان بين مهام ومسؤوليات مجلس الادارة والاداء المالي	71
02-11	معامل الارتباط بين الرقابة والتدقيق المالي والاداء المالي	72
02-12	معامل الارتباط بين الحوكمة المصرفية والاداء المالي	73
02-13	معادلة الانحدار البسيط بين الحوكمة المصرفية والاداء المالي	74

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	الفاعلون الاساسيون في حوكمة المصارف	**08**
02-01	مكونات مجلس الادارة	**10**
01-02	نموذج الدراسة	**55**

المقدمة

1. تمهيد:

تعود جذور الحوكمة إلى القرن التاسع عشر على أثر نشوء شركات المساهمة العامة وما رافقها من بروز مشاكل التي أدت إلى فصل الملكية عن الإدارة، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلتزم لها إدارات الشركات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين واستمرار هذا المفهوم بالتطور مع التطورات في مجال الأعمال.

بعد ذلك ظهرت تغيرات غير مستقرة وبعض الإضطرابات التي احتاجت بعض أسواق رأس المال والشركات العالمية والمحلية خلال فترة التلاعب بالقوائم المالية وعدم الشفافية، وأيضا حجم حقوق المساهمين، وعدم وجود هيكل إداري سليم، وهذا أدى إلى الإنكماش في الإستثمار وخسائر مالية التي كانت نتيجة حوكمة غير سليمة، ومع ظهور العولمة والإقتصاد الحر وظهور بعض الشركات الكبرى بدأ المساهمين في البحث عن الشركات ذات هياكل إدارية سليمة وذات أنظمة محاسبية سليمة، لاسيما بعد الإنهيارات المالية وإفلاس بعض الشركات العالمية خاصة في دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية والشركات الأمريكية في عام 2001 وظهور الأزمات المالية العالمية 2008، مما أدى إلى ظهور الحوكمة كضرورة حتمية في الإقتصاد وخاصة الحوكمة في البنوك.

اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة وذلك نظرا لأهميتها لنسبة استقرار وتمويل الإقتصاد ويكون بسلامة النظام المصرفي بصفة عامة، ونظرا للتطورات التي شهدها هذا النظام في ظل العولمة المالية واستحداث خدمات جديدة، وعلى الرغم من أنها مؤشرا إيجابيا بالنسبة للنمو الإقتصادي، وأن الأزمات التي حصلت كانت قاسم مشترك مع البنوك وذلك راجع لتنوع المخاطر الناتجة عن الأعمال المصرفية. وإن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تحقيق أداء جيد وحماية مصالح المساهمين والتقليل من المخاطر وتحقيق الشفافية والإفصاح ومن هنا سعت الدول لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الجديدة من أجل إدارة المخاطر وتجنب تكرار الأزمات التي قد تمس البنوك حيث تم تطبيق الحوكمة المصرفية باعتبارها آلية عمل جديدة لها عدة مزايا لتفعيل الأداء وتحسينه وتعزيز الرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من أنها تطبق الإفصاح والشفافية وتعمل على إدارة جيدة في البنك.

2. الإشكالية:

يعد تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية من القضايا المهمة والرئيسية في الوقت الحالي وأن الحوكمة المصرفية هي التي تعمل على ذلك وفق مبادئ وأحكام تمر بها من أجل سلامة وحماية البنك.

وعلى ضوء مما سبق يمكن أن نطرح إشكالية الدراسة بالسؤال التالي:

إلى أي مستوى تطبق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية؟ وماهو أثرها في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة؟

وحتى يمكن من فهم هذه الإشكالية العامة والإجابة عليها تم تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في التالي:

- ✓ هل البنوك التجارية لولاية ورقلة تطبق الحوكمة المصرفية؟
- ✓ هل توجد علاقة بين الإفصاح والشفافية باعتباره مكون للحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة؟
- ✓ هل توجد علاقة بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة؟
- ✓ هل توجد علاقة بين الرقابة والتدقيق المالي والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.

3. فرضيات الدراسة

من خلال الأسئلة المطروحة أعلاه تم صياغة عديد الفرضيات التي سيتم اختبارها في البحث حيث كانت كما يلي:

1.3الفرضية الرئيسية: توجد علاقة دالة احصائيا بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

2.3 الفرضيات الفرعية:

- ✓ نعم البنوك التجارية تطبق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة.
- ✓ توجد علاقة دالة احصائيا بين الإفصاح والشفافية في البنوك محل الدراسة والأداء المالي للحوكمة في البنوك التجارية لولاية ورقلة.
- ✓ توجد علاقة دالة احصائيا مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.
- ✓ توجد علاقة دالة احصائيا بين الرقابة والتدقيق المالي والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية هي:

- وجود علاقة وثيقة للموضوع المدروس بالتخصص الذي ندرسه.
- توفر معلومات لابأس بها حول الموضوع.

- الإطلاع على كل ماهو جديد في مجال التخصص.

- الرغبة الشخصية في موضوع الحوكمة وتطبيقها في البنوك وأيضا الأداء المالي.

5. أهداف الدراسة

تم وضع مجموعة من الأهداف التي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إليها.

- ✓ التعرف على الحوكمة المصرفية، ومبادئها والأطراف الفاعلة فيها.
- ✓ تحديد أثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية.
- ✓ التعرف على مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية.
- ✓ إظهار الآثار الإيجابية المترتبة عن طريق قواعد الحوكمة في البنوك.
- ✓ إبراز أثر الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية الخاصة ببنوك ولاية ورقلة

6. أهمية الدراسة

لقد نال موضوع الحوكمة المصرفية في البنوك اهتماما واسعا نظرا لدورها الفعال في التقليل من المخاطر التي تحدد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية لمعظم الدول خاصة وأن القطاع البنكي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد الدول، ولقد حولنا تسليط الضوء على الحوكمة في البنوك وأثرها على الأداء ومنه أهمية الدراسة تكمن في:

- ✓ مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر المالية والقضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك.
- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية مما يساهم في تنشيط حركة الإقتصاد ككل.
- ✓ ضمان حقوق الأطراف المساهمة وأصحاب المصالح في البنك.
- ✓ يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع التي تلقى اهتمام كبير ومتزايد في جميع أنحاء العالم خاصة في ظل الأزمات الراهنة.
- ✓ توفر المعلومات والإفصاح عليها.
- ✓

7. حدود الدراسة

تبين حدود الدراسة اتساع البحث في تغطية جميع جوانبه خصوصا من الناحية الميدانية كالآتي:

- **حدود المصطلحات:** تقوم هذه الدراسة على مصطلحات أساسية وهي الحوكمة كمتغير مستقل أما المتغير المتمثل في الأداء المالي للبنوك التجارية.
- **الحدود الزمنية:** حيث امتدت المدة الزمنية للدراسة الحالية من 2019/04/01إلى 2019/06/01.
- **الحدود المكانية:** جاءت الحدود المكانية في الإطار المكاني الذي سيتم فيه القيام بالدراسة والمتمثل مجموعة من البنوك لولاية ورقلة وهي كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام.

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

للاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الاول باعتباره منهجا مناسبا لتوضيح مفهوم الحوكمة والاداء المالي في البنوك التجارية والتي تم الاستعانة بمراجع متنوعة كتب ، مجلات، مقالات مذكرات، بالاضافة الى المنهج التحليلي من اجل الربط بين الحوكمة المصرفية والاداء المالي في البنوك التجارية.

أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الميدانية عند اسقاط النظري على مجموعة من الوكالات البنكية بولاية ورقلة، حيث اعتمدنا على اسلوب الاحصاء بتوزيع الاستبيان على المدراء والموضفين في البنوك والذي يتضمن مجموعة من الاسئلة حول دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاداء المالي في البنوك التجارية –دراسة عينة من بنوك ولاية ورقلة حيث تم استخدام البيانات والادوات الاحصائية وكذلك العمل على برنامج .SPSS

9. هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة التي تتعلق بالحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية باعتبارها جزئين مهمين، فقد تم اتباع الطريقة المنهجية امراد IMRADفي معالجة هذا الموضوع والذي قسم إلى حزئين أساسيين وفق مايلي:

تم التعرض في الفصل الأول الذي كان بعنوان الأدبيات النظرية للحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك حيث ام تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول عموميات حول الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك

التجارية حيث تم التناول فيه إلى أساسيات حول الحوكمة المصرفية، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ومن ثم أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية.

أما في مايخص المبحث الثاني فتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي كانت قريبة من الدراسة الحالية وأيضا وضع أهم نقاط الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

وفي الفصل الثاني الذي كان بعنوان دور الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة دراسة ميدانية، قد تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإجراءات المنهجية للدراسة أما المبحث الثاني تطرق إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات وفي الأخير النتائج والإستنتاجات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للحوكمة والأداء المالي في البنوك

تمهيد

إن الإقتصاد العالمي وتشابكه فيمابينهلايدع أي مؤسسة مالية في مأمن من المخاطر والأزمات المالية، مما أدى إلى اتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة في قطاع البنوك لتفادي هذه الأزمات وتحقيق أداء جيد باعتباره الحكم السليم والجيد في المؤسسات المالية هو المحرك الأساسي لزيادة الأداء المالي في البنوك وتحقيق الأهداف المرغوب فيها عبر مجموعة من مؤشرات الجديدة لقياس الأداء المالي في البنوك.

ومن خلال ذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى المبحث الأول الذي سوف نتناول في المطلب الأول كل من تعريف بالحوكمة المؤسسية بصفة عامة ومن ثم التطرق إلى الحوكمة المصرفية بصفة خاصة من أهمية والفاعلون الأساسيون في الحوكمة ومبادئها والحوكمة المصرفية في إطار رقابة البنك المركزي ولجنة بازل. أما في ما يخص المطلب الثاني قدم كل من تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك ومراحله وأهمية وأهداف تقييم الأداء المالي، وأيضا على أسس تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ومؤشراتها. والمطلب الثالث تناول الممارسات السليمة للحوكمة لتحسين الأداء المالي وأيضا آليات الحوكمة في البنوك وأثرها على الأداء المالي، أما في مايخص المبحث الثاني الدراسات السابقة وأوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك

تعاظم الإهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الإقتصاديات وخاصة عقب الإنهياراتالإقتصادية والأزمات المالية السابقة، مما دفع العديد من المحللين والإقتصاديين والخبراء إلى إبراز أهمية الحوكمة على العديد من النواحي الإقتصادية من أجل حماية الشركات والبنوك خاصة من أي مخاطر قد تتعرض إليها.

المطلب الأول: أساسيات حول الحوكمة المصرفية

إن حوكمة المؤسسات قد نجحت في جذب قدر كبير من الإهتمام بسبب أهميتها للأداء الإقتصادي للمؤسسات والإقتصاد ككل إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية لم يلقى مفهوم الحوكمة القدر الكافي من الإهتمام في الدراسات الحديثة، ويعد ذلك غريبا في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور الحوكمة في المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات. ومنه سوف نتطرق في الفرع الأول إلى تعريف الحوكمة المصرفية وأهميتها أما بالنسبة للفرع الثاني تحدثنا عن الفاعلين الأساسيين في حوكمة المصارف ومبادئها أما في مايخص الفرع الثالث عن الحوكمة المصرفية في ظل رقابة البنك المركزي ولجنة بازل.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المصرفية وأهميتها

ظهرت عدة تعاريف للحوكمة والكل حسب نظره والتي سوف نعرضها كمايلي:

1- تعريف الحوكمة المصرفية

1-1 تعريف الحوكمة المؤسسية

مصطلح الحوكمة بصفته مصطلحا إداريا حديثا يعني الضوابط لإدارة المنشآت المالية بصورة رشيدة، ظهرت الحوكمة بسبب الظروف الإقتصادية التي شهدتها الدول من منتصف القرن الماضي وخاصة في اقتصاديات الدول المتقدمة، ويعرف النظام الذي تدار به المنشآت إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح وحماية الحقوق، وتحقيق الشفافية، بهدف تحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي. وأيضا قد حظي مفهوم الحوكمة من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية في عديد الدول ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات، ولجنة بازل التي أصدرت

مبادئ تعزيز الحوكمة في المصارف، إضافة إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي أصدر الضوابط الإرشادية لإدارة المؤسسات المالية الإسلامية [1] .

- تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة (governance) هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية، والدفع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهور لهما، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنكليزي للكلمة (governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة،الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية [2] .

- فالحكومة هي مجموعة القوانين والقرارات الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق الأهداف، وبمعنى آخر فإن الحكومة تعني وجود نظم تحكم العلاقات البيئية ذات الصلة بالأداء، حفاظا على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لهم، وتقوية دور أصحاب المصالح والحرص على الإفصاح والشفافية، وكذلك تأكيد مسؤولية مجلس الإدارة [3].

- ويمكن تعريف الحوكمة على أنها تعني النظام العام، أي وجود نظام تحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير صحيحة، مع تحمل المسؤولية لكل من ألحق ضرر بالمصلحة العامة[4].

ومنه نستنتج أن الحوكمة المؤسسية هي عبارة عن النظام الذي تمارسه الإدارة بطريقة جيدة، وهي التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على الأداء داخل أي منظمة، من أجل تحديد المسؤوليات وضمان حقوق جميع الأطراف من أي ضرر قد يلحق بها.

1- محمد فرحان ومحمد أمين قائد عبد القادر، **الحوكمة في المصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية–**، مجلة الدراسات إقتصادية إسلامية،المجلد20 [11] العدد 2، 17 .[1]

[2] – علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجيللمصارف**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص24.23.

-أحمد زكريا صيام، دور **الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني"القضايا الملحة للإقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، يومي14-15 نيسان 2009، بجامعة الأردنية، ص04.[3]

-محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي"عولمة الإدارة في عصر المعرفة" يومي15-14 ديسمبر2012، جامعة الجنان، لبنان، ص12.[4]

1-2 تعريف الحوكمة المصرفية

- إن وجود نظام مصرفي سليم يعد أحد الركائز المهمة والأساسية لسلامة عمل المؤسسات، إذ يوفر القطاع المصرفي الأئتمان والسيولة لعمل المؤسسة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات، ومنه تظهر أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، وإن مفهوم حوكمة المصارف في معناه العام لا يخرج عن مفهوم حوكمة الشركات، حتى أن بعضهم يذهب إلى اعتماد حاكمية الشركات للمنظمات المصرفية، أو حاكمية الشركات في القطاع المصرفي[1] .

- الحوكمة هي الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع الأهداف وإدارته وحماية مصالح حمالة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين[2] .

- كما تعني الحوكمة في البنوك هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حمالة السهم والمودعين بالإضافة إلى الإهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية وتطبق الحوكمة المصرفية على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة [3] .

- لقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية لحوكمة البنوك على أنها:" الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل إدارته العليا، لما في ذلك كيفية قيامه بمايلي[4]:

  - وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
  - تحديد احتمال تعرض البنك إلى مخاطر.
  - إنجاز عمليات البنك اليومية.

---

[1]-إخلاص باقر النجار،دورحوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد، ص08.

[2]- د.زيدلن محمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، 2009، ص17.

[3]- بن رجم محمد خميسي وصلاح سعاد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية-، مجلة العلوم الإنسانية،العدد37/36، جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2014، ص387.

[4]- سدرة أنيسة، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة(2008)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد4 سنة2013 ،ص81.

-حماية مصالح المودعين، وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الإعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.

-مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها، مع السلامة والإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

نستنتج من التعاريف السابقة أن الحكومة المصرفية هي:" هي عبارة عن الطريقة الصحيحة والإدارة الرشيدة في إدارة شؤون البنك وهذا من أجل حماية البنك من أي مخاطر قد يتعرض إليها وحماية مصالح المودعين، والدور الجيد الذي يؤديه مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تحدد وتدقق في أهداف البنك من أجل حمايته".

2- أهمية الحوكمة في البنوك

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي جيد وفعال، فعلى الرغم من أن الدراسات لم تثبت وجود علاقة واضحة بين جودة الحوكمة ومؤشرات أداء المصارف(مثل الربحية)، إلا أنه الثابت وجود علاقة عكسية واضحة بين جودة الحوكمة وحالات تعثر المصارف، كما أن الإلتزام بمعايير الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية [1].

- الحفاظ على الجهاز المصرفي والمحافظة عليها.
- تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها.
- حماية حقوق المودعين والمساهمين .
- تنمية الإستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
- إنشاء أنظمة فعالة في إدارة مخاطر الجهاز المصرفي.
- الحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي بشكل عام.
- إلتزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر المالي [2].

[1]- دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ص09.

[2]- ريم عمري والطيب لحليح، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد ب، العدد44، جامعة الأخوة منتوري بقسنطينة، 2015، ص247.

وتزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمصارف الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لايؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة بين العملاء ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما. وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله مما يعزز الإستقرار المالي ثم الإستقرارالإقتصادي[1] .

ومنه نجد أهمية كبيرة في تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توفرها لدعم تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي سوف نعرضها في مايلي[2] :

- ✓ وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
- ✓ وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية فيالبنك.
- ✓ ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية.
- ✓ ضمان توفر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- ✓ الإستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون لها.
- ✓ ضمان توافق نظام الحوافز مع أنظمة الصرف وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة.
- ✓ مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة.
- ✓ دور السلطات الرقابية.

[1]– علي شمالي، الحكومة في المصارف، دراسات متقدمة في المصارف التجارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين ، سوريا،2017، ص12.

[2]– مريم هاني، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد 04، ديسمبر2016، ص225.

الفرع الثاني: الفاعلون الأساسيون في حوكمة المصارف ومبادئها

يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على دور فعالية الفاعلون الأساسيون (الخارجيون والداخليون).

الشكل رقم(01-01): الفاعلون الأساسيون في حوكمة المصارف

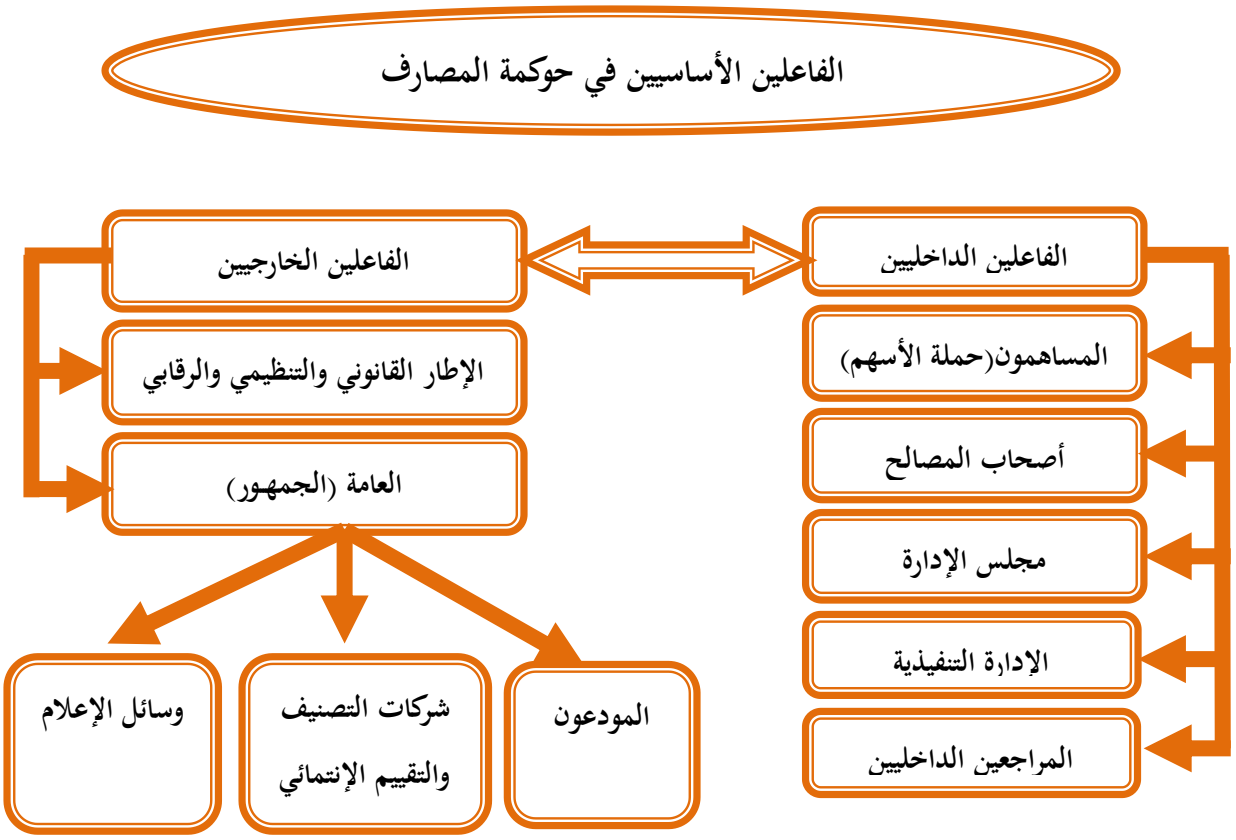

المصدر: خنتوش

حنان، **دورالحوكمهالمصرفيهفيتقديرالمخاطروتحقيقفاعليهالاداءللبنوكالتجاريه**،مقدمهلنيلشهادهالماسترفيعلومالتس يير،تخصصماليهوبنوك،كليهالعلومالاقتصاديهوالتجاريهوعلومالتسيير،بجامعهامالبواقي،2016،صفحه 12.

1-الادواروالمسؤولياتالخاصهبالفاعلينالداخليين:

يتمثلالفاعلونالداخليونللحوكمهالمصرفيةفيالاطرافالاتيذكرهم:

1 - 1

مجلسالإداره :يعرفمجلسالادارهعلىانهمجموعهمنالافرادالمختارينمنقبلالمساهمينبتوليفهتضماعضاءمنداخلالمصرف اومايسمومايسمبالاعضاءالداخليينوأعضاء منخارجالمصرفاومايعرفبالاعضاءالخارجيينوبنسب تمثيلمتباينهعلىوفقالقوانينوالانظمهالداخليهالمتبعهفي المصارف،

وانكانالتوجهيسيرالاننحوتغليبعددالاعضاءالخارجيينمنمجموعاعضاءمجلسالاجمالي،وذلك لاعتباراتتتعلق بانهؤلاء

الاعضاءالخارجيينقديقدمونا سهاماتهامهلمجلسالادارهووالمصرف
لا سيماانهممموضوعيونفيتقييمهمللاوضاعوتحررهمفيمايبدونمنآراءوتمتعهمبالا ستقلاليه .
وتتحددمسؤولياتاعضاءالمجلسالا ساسيهبالعملعلىحمايهحقوقومصالحالمساهمينوالمودعينعلىالسواء،منخلالتوجيهورقابهوم ساءلهالمدراءالتنفيذيينالقائمينعلىادارهعملياتالمصرفالداخليه،كماانمجلسالادارهينبغيالنظرلهعلىانهطرفرئيسيفيادارهالمخاطرو تتمثلالمسؤولياتالا ساسيهلمجلسالادارهفي [1]:

- صياغهاستراتيجيهواضحهلكلمجالفيادارةالمخاطر.
- تصميماوالموافقهعلىهياكلتتضمنتفويضاواضحاللسلطهوالمسؤولياتعندكلمستوى
- مراجعهواقرارسياسات تحددكمياوبوضوحالمخاطرالمقبولهوتحدد
  كموجودراسالمالالمطلوبللتشغيلالآمنللبنك.
- ضماناتخاذالادارهالعلياىفعاليهاالخطواتالضروريهللتعرفعلىمخاطرالبنكالماليهوالتشغيليهوقياسهاومراقبتها والسيطرهعليها.
- اجراءمراجعهدوريهللضوابطالرقابيةللتاكدانها
  تزالمناسبهواجراءتقييمدوريلبرنامجحصيانهراسالمالطويلالمدى.
- الحصولعلىشروحوتفسيراتفيحالتجاوزالمراكزللحدودالمقررهبمافيذلكاجراءمراجعاتللإئتمانالممنوحلاعض اءمجلسالادارهوالاطرافالاخرىذاتالعلاقهوالتعرضاتالإئتمانيةالعامهوكفايهالمخصصاتالمكونه.
- اجراءتقييمسنويلأداءرئيسمجلسالاداره.
- تحديدمحتوىونوعيهالتقارير.

[1] كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الحوكمة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف ، 2016، ص91.90.

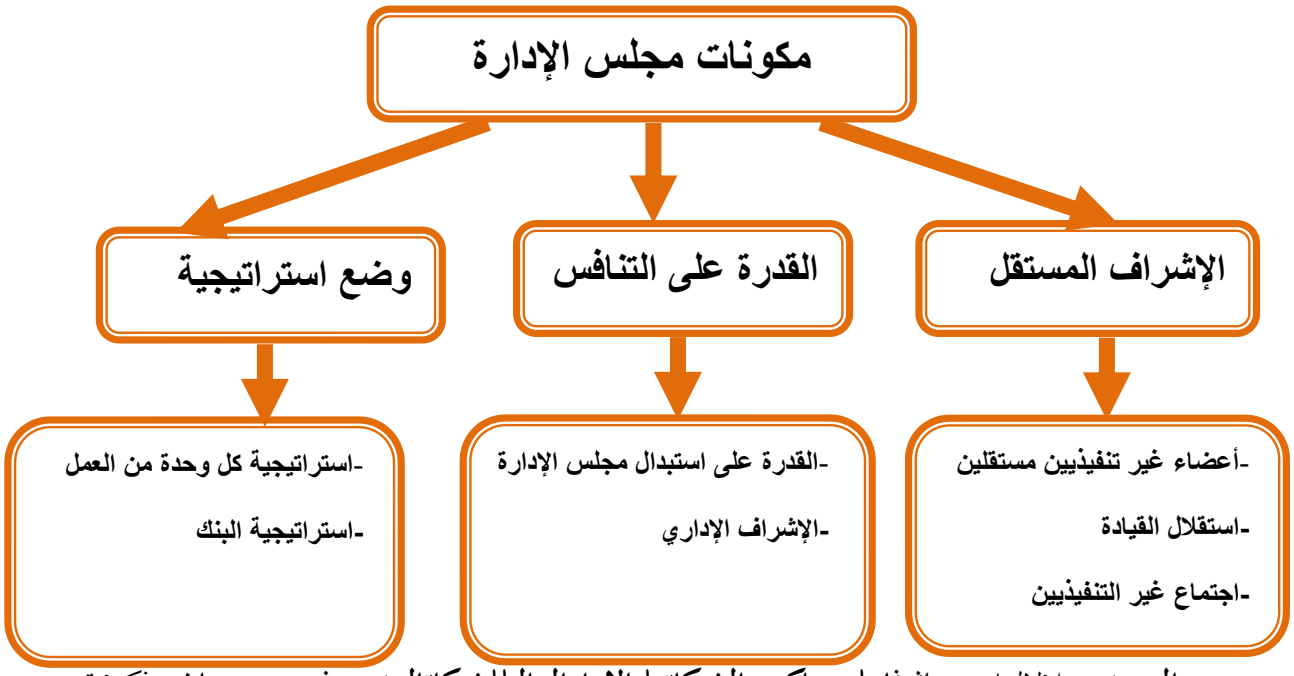

المصدر: بلالالعايدي، **اثرفاعليهحاكميهالشركاتعلىالاداءالماليللشركاتالمدرجهفيبورصهعمان**،مذكرهمقد مهلنيلشهادهالماجستيرفيالمحاسبه،كليهالاقتصادوالعلومالاداريه،جامعهاليرموكالاردن 2010 ،صفحه 24.

1-2حملهالاسهم :

همالذينيقدمونراسمالالمملوك،وعلىالرغممناهميهسلطاتهمالاانهامحدودهوهموحدهمالذينيمكنهمتعيينوفصلمجلسالادارهوموا فقتهملازمهانواعمعينهمنالعملياتيحددهاالقانونالعاملللبنك والنظام الأساسي للبنك، يلعبحملهالاسهمدورامهمافيمراقبهاداءالبنكبصفهعامهحيثانهفيامكانهمالتاثيرعلىتحديدتوجيهاته[1].

1 – 3 اصحابالمصالح :همالاطرافالذينلهمعلاقهمعالبنكوليس بالضرورة انيكونوامنحملهالاسهممثلاالمودعين،عملاءالبنك،والموظفينداخلالبنك،المساهمينالحاليينواوالمتوقعينالمستثمرين ومؤسساتالمجتمعالمدنيبصفهعامه،مناهتماماتهمالاوليهازدهارالبنكلانذلكيحققلهممصالحهم[2] .

1 – 4 المراجعينالداخليين : وتتمثلمهمتهمالاساسيهفيإعدادالتقاريرالماليهللارشاد، كما قد تشكلبعضالبنوكلجانمتخصصهاخركلجانالمرتباتوالمكافئاتلجنهالتعيينات،ولجنهادارهالمخاطر[1] .

---

[1] عثماني ميرة،مهمية**تطبيق الحوكمة في البنوك**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مالية بنوك وتأمين، علوم اقتصادية، جامعة مسيلة،2012، ص57.

[2] نورة حراث،أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أم البواقي،2014،ص21.

5 – 1

الادارهالتنفيذيه : يتراسهاالمديرالتنفيذيالذيتتمثلمهمتهفيالتعاونمعفريقالادارهفيادارهالنشاطاتوالعملياتاليوميهللبنكبالطريق هالتيتتماشىمعالسياساتالموضوعهفيمجلسالاداره[2].

2 – الادواروالمسؤولياتالخاصهبالفاعلينالخارجيين

ويمكنتقسيمالاطرافالخارجيينالقسمينا ساسيينهما:

2 – 1 الاطارالقانونيوالتنظيميالرقابي:

يعتبروجوداطارتنظيميوقانونيمتطورلنظامالبنكامراهاما

وحيويابالاضافهالىالدورالرقابيللبنكالمركزيالذيلايقلاهميه،فقدشهدهذاالدورتغيركبيرخلالالفترهالاخيرهحيثتحولالاطارالعام لهمنالسيطرهالمطلقهالىالعملعلىتشجيعاتباعالسلوكالحصيف، ولم

تعدالجههالرقابيههيالمتحكمفيتوجيهالإئتمانبلاصبحدورهايقتصرعلى ضمانسلامهالجهازالمصرفي.

وفيهذاالصددوضعتاتفاقياتبازلمجموعهمنالضوابطالمحكمهفيمايتعلقبكفايهراسالمالوتركزالقروض،إقراضالاطرافذاتا لصلهوالاطرافذات

العلاقهبالمنشاه،وتكوينالمخصصات،وتحصيلالمدفوعاتالمستحقهوالاجراءاتالخاصهبإعادهجدولهالديونومتطلباتالسيولهوالا حتياطيبالاضافهالتطبيقالاساليبالمتطورهعلىللمراقبهالمكتبيةوالميدانيه[3] .

2 – 2 العامه(الجمهور)

ويمكنتقسيمهمكمايلي[4]:

- **المودعين** :يتمثلدورالمودعينفيالرقابهعلى

اداءالجهازالمصرفيوفيقدرتهمعلىسحبمدخراتهماذامالاحظواقبالالبنكعلىتحملقدرالمبالغفيه منمخاطر.

---

[1] سمية عبد الحق، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017،ص12.

[2] حنتوش حنان، **مرجع سابق ذكره**، ص13.

[3] حبار عبد الرزاق، **الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07،جامعة الشلف، ص83.

[4] نوي فاطمة الزهراء، **أثرتطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017،ص 111.

- **شركاتالتصنيفوالتقييمالائتماني** :تساعدمؤسساتالتقييمعلىدعمالالتزامفيالسوقحيثتقومفكرهالتقييمع لىالتاكدمن
توافرالمعلوماتلصغارالمستثمرين،ومنثمفانهذهالخدمهمنشانهاانتساهمفيزيادهدرجهالشفافيهودعمالحماي هالتييجبتوافرهاللمتعاملينفيالسوق.

- **وسائلالاعلام** :يمكنلوسائلالاعلامانتمارسالضغطعلىالبنوكلنشرالمعلوماتورفعكفاءهالعنصرالبشريمراعاه ومصالحالفاعلينالاخرينفيالسوقبالاضافهالتاثيرهمعلىراسالمال.

ويمكنللعامهبالمفهومالواسعللاعلاموالمحللينالماليينوالدائنينالثانويين،ومكاتبتقييمالجدارهالائتمانيهوصناديقتامينالو دائع،الوكلاءمنذويالسمعه،علىالمحاسبينانيقوموابدورفعالفيادارهالمخاطرمنخلالممارسهضغوطاعلىالبنوكللافصاحعنالمعلوما توتحسينالاداءومراعاهمصالحالاطرافالخارجيه.

- **شبكهالامانوصندوقتامينالودائع**[1] :يعتبرالتامينعلىالودائعمناحداهمأشكالشبكهالامان:

  - ✓ نظامتامينالضمني
  - ✓ نظامالتامينالصريح

وتعتبرالحوكمهنظاملادارهالبنوكوإحكامالرقابهعليهبمايحققاهدافالبنك،ويتيحلهااستمرارالتواصلمعمصادرتمويلها ،ويتمذلكمنخلالمجموعهمنالآلياتالتيتامنادارهسليمهومستقرهللبنك،وتجنبهافيالوقتنفسهمنالاثارالسلبيهلسوءالادارةويسا عدفيتطبيقهذهالالياتاطرافاساسيينفيتفعيلنظامالحوكمهفيالمؤسسهالمصرفيه،وتتفاوتكفاءهتطبيقالالياتمندولهالىاخرىتبعالا ختلافالعواملالمؤثرهعليها، كماانناجاحتطبيقالحوكمهفيفيالبنوكترتبطبوضعالقواعدالرقابيهوحسنتنفيذهامنقبلالبنكالمركزي، والالتزامبالمعاييروالمبادئالتيتسنهالجنهبازللتهتديبهاالبنوكفيتحديدطبيعهالعلاقهالتييفترضانتسودبينالمساهمينالمدراءالمودعينوا لحكومهوأصحابالمصالحالاخرى.

2 مبادئالحوكمهفيالجهازالمصرفي

دفعتالانهياراتالماليهالتيحدثتفيدولجنوبشرقاسياوامريكااللاتينيهوروسيا،وتعرضالعديدمنالبنوكوالشركاتالامريكيهبا لاضافهالىالتحولاتالاقتصاديهالراهنه[2]،ولقدجذبتالحاجهالىتحسينظم

---

1 إلهام المقدم وهناء طراد، **أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل– دراسة حالة النظام المصرفي–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص13.

2 زيدان محمد، **مرجع سابق ذكره**، ص17.

ادارهالبنوكوهذاالاهتماماالعالموهذامايتضمنهالبياناالصادرعنمؤتمر"ليون"عام 1996 والذييعنظمالعملفيهذاالمجال[1].

شاركصندوقالنقدالدوليوالمصرفالدوليمعمنظمهالتعاونالاقتصاديوالتنميهالاوروبيهفيدراسهاليهحوكمهالمصارفوم دىفاعليتهافيالدولالمتقدمهوالناميهفيعام 1999، وانتهت الدراسهالصياغهالمبادئبعنوان" **CorporateGovrnemance for bankingprincipsle**"حيث قامتلجنهبازلباصدارتقريرحولدورالحوكمهفيالبنوكثماصدرتنسخهمعدلهعنهذاالتقرير سنة 2005،وفيعام 2006 اصدرتلجنه بازلنسخهمحدثهوالتيتتضمناهممبادئالحوكمهفيالمصارف[2].

المبدأالاول: ينبغيانيكوناعضاءمجلسالادارهمؤهلينحسبالمناصبالتييشغلونها،ولديهمفهمواضحعندورهمفيحوكمه الشركات،بالاضافهالقدرتهمعلىالحكمالسليمبشاناعمالالمصرف.

المبدأالثاني: ينبغيعلىمجلسالمديرينالمصادقهوالاشرافعلىالاهدافالاستراتيجيهللمصرفوعلىقيمته.

المبدأالثالث: ينبغي على مجلسالمديرينوضعوتعزيزالخطوطالعريضهللمسؤوليهوالمساءله.

المبدأالرابع :يجبانيتاكدمجلسالادارهمنوجودمبادئومفاهيمللإدارهالتنفيذيهتتوافقمعسياسهالمجلس، وانيمتلكالمسؤولينبالبنكالمهاراتالضروريهلإدارهاعمالالبنكوانتتمانشطهالبنكوفقاللسياساتوالنظمالتيوضعهامجلسالادارهو فقا لنظام فعاللرقابهالداخليه[3].

المبدأالخامس :منالمهمانيقرمجلسالادارهباستقلال مراقبهالحساباتوبوظائفالرقابهالداخليه (ويشملذلكالتطابقوالالتزاموالقانونيه) باعتبارهاجوهريهلحوكمهالمصارفوبغرضتحقيقعددمنوظائفالرقابة وتاكيدالمعلوماتالتييتمالحصولعليهامنالإدارةعنعملياتواداءالبنك،ويجبانتقر الادارهالعليابالبنكباهميهوظائفالمراجعهوالرقابهالفعالهالداخليهوالخارجيهلسلامهالبنكفيالأجلالطويل.

---

[1] بن علي بلعزوز وعبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية"مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**،الملتقى العلمي الدولي" الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وذلك يومي20-21 أكتوبر2009، ص7.

[2] حوحو فطوم ومرغاد لخضر، **دور حوكمة المؤسسية في استقرار الأسواق المالي**ة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، ديسمبر2014، ص62.

[3] مقدم وهيبة، **احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل بتجنب الأزمات المالية**، ص11.

ويجبعلىمجلسالادارهوالإدارة العلياالبنكالتحققمنأن
القوائمالماليهتمثلالموقفالماليللبنكفيجميعجوانبهوذلكمنخلالالتاكدمنانمراقبيالحساباتالخارجييينيمارسونعملهمبالتوافقمعا لم عاييرالمطبقهويشاركونفيعملياتالرقابهالداخليهبالبنكالمرتبطهبالافصاحفيالقوائمالماليه،ومنالملائمانتقوملجنهالمراجعهالداخل يهبكتابهالتقاريرمباشرهالمجلسالاداره[1].

المبدأالسادس :يجبانيتاكدمجلسالاداره
منانسياساتالاجوروالمكافئاتتتناسبمعثقافهواهدافواستراتيجيهالبنكفيالاجلالطويل،وانترتبطحوافزالادارهالعلياوالمديرينالتنف يذيينباهدافالبنكفيالاجلالطويل.

المبدأالسابع :تعدالشفافيهضروريهللحوكمهالفعالهوالسليمه،وتبعالدليللجنهبازلعنالشفافيهفيالبنوكفانهمنالصع بللمساهمينواصحابالمصالحوالمشاركينالاخرينفيالسوق أن
يراقبوابشكلصحيحوفعالعلىاداءادارهالبنكفيظلنقصالشفافيه،وهذايحدثاذالميحصلالمساهمونواصحابالمصالحعلىمعلوماتكاف يهعنهيكلملكيهالبنكواهدافه،وبعدالافصاحالعامالملائمضروريا وخاصهللبنوكالمسجلهفيالبورصهلتحقيقالانضباطفيالسو ق،ويكونالافصاحفيالوقتالمناسبوالدقيقمنخلالموقعالبنكعلىالانترنتفيالتقاريرالدوريهوالسنوية،ويكونمتلائمامعحجموتعقيد هيكلالملكيهوحجمتعرضالبنكللمخاطراوعماذاكانالبنكمسجلافيالبورصه،ومنضمنالمعلوماتالتييجبالافصاحعنهاالمعلوما تالمتعلقهبالبياناتالماليه،التعرضللمخاطر،الموضوعاتالمرتبطهبالمراجعهالداخليهوبالحوكمهفيالبنكومنهاهيكلومؤهلاتاعضاء مجلسالادارهوالمديرينواللجانوهيكلالحوافزوسياساتالاجورللعاملينوالمديرين.

المبدأالثامن :ينبغيعلىمجلسالادارهالعلياافهمالهيكلالتشغيليللمصرفمنخلالمدىالالتزامبالعملوفقبيئهقانونيهمعين هويمكنللبنكانيتعرضلمخاطرقانونيهبشكلغيرمباشرعندمايقومبخدماتنيابهعنعملائهالذينيستعملونخدماتوانشطهيوفرهاالبن كلممارسهانشطهغيرشرعيهممايعرضسمعهالبنكللخطر.

الملاحظانمبادئتعزيزحوكمهالبنوكالواردهفيتوصياتلجنهبازلالصادرهفيعام 1999
وتوصيات 2006متشابههمنحيثانطلاقة
كلمبدأولكنمطورهومعززهفيجوهركلالمبدا،اضافهالىالتوصياتالاخيرهجاءتبالمبدااالثامنالذييعتبرجديدمقارنهبتوصيات 1999
والمتعلقبالمخاطرالتشغيليهالتييمكنانيتعرضلهاالبنكعلىاعتبارانالافلاساتوالانهياراتالتيحصلتفيالمصارفوالمؤسساتالماليه والتي

[1] مقدم وهيبة، **مرجع سابق ذكره**،ص11.

نتجتعنسوءتقديرالمخاطرالتشغيليه (
الاختلاس،التدليس،الغشفيالقوائمالماليه)،حيثهذاالمبدأوالمبادئالاخريؤكدعلىمسؤوليهمجالسالادارهعنأداءالبنكفيمايخص صياغهاستراتيجيتهوسياسهالمخاطرومراقبهتعيينالمديرينالتنفيذيينبمايضمن
الادارهالجيدهللبنكوالاقراربا ستقلاليمراقبيالحساباتوالتحققمنانالقوائمالماليهتمثلالموقفالماليللبنكفي
جميعجوانبهوالعملبالشفافيهوتكريسهاوالالتزامبالرقابهالداخليهفيالبنكدوناغفالسياساتالاجوروالمكافاتالتييجبانتتناسبمعثق افهواهدافواستراتيجياتالبنكفيالاجلالطويل[1].

الفرعالثالث: الحوكمهالمصرفيهفياطاررقابهالبنكالمركزيولجنهبازل

يؤديالنشاطالبنكيالتحملمخاطرمتنوعهومنهيجبعلىهيئاترقابهوالاشرافخاصهبالبنكالمركزيفهمهذهالمخاطروضما نمانالبنوكانهاتقومبعملهاويكونبقياسهاوادارتهابشكلسليم، كماقامتالهيئاتالدوليهبمافيذلكلجنهبازلبالتاكيدعلىاهميهالحوك مهالمؤسسيهالمصرفيهمناجلمواجههارتفاعالمخاطر،ولضمانسلامهالجهازالمصرفيوهذاالدفعجلهالتنميهالاقتصاديه،حيثقا متهذهاللجنهبوضعمعاييرعلميهومبادئالحوكمه
أييجبعليالبنوكاحترامهامناجلضمانسيولتهاوملاءتهاوحسنادارتهالتجنبالازماتالتيقدتقعفيهاالبنكوالقطاعالمصرفي،وفيهذاالا طارحاولنافيهذاالعنصرالتاكدمناهميهوالدورالذييلعبهالبنكالمركزيولجنهبازلفيتبنيوتطبيقالبنوكلمبادئالحوكمه.

1 – دورالبنكالمركزيفيتطبيقوتعزيزالحوكمهفيالمؤسساتالمصرفيه

تلعبالمصارفالمركزيهدورااساسيافيتفعيلوارساءالحوكمهعلىمستوىالمصارفوذلكمنخلالاجراءاتالرقابهالمصرفيهووسائلا لوقايهوالضبطوالسيطرةالداخليهبالقدرالذييحققالحمايهالكافيهلأصولالمؤسساتالماليهوالمصرفيهوحقوقالمودعين،ويضمنس لامهمركزهاالماليوتدعيماستقرارهاالماليوالاداري[2].

---

[1] محمد زيدان، **مرجع سابق ذكره**، ص19.

[2] د.أمال عياري وأبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية– دراسة حالية الجزائر–** ،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول" حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي2012، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص11.

وللبنكالمركزيدوراساسيفيتعزيزوتشجيعالحوكمهالمؤسسيهفيالبنوكالتجاريهوذلكللاسبابالتاليه:

- ✓ إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- ✓ إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر بالإضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين).
- ✓ نتيجة لتعرض البنوك للمخاطر بسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك.
- ✓ يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل جيد وسليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.
- ✓ ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء اللذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

كما يجب أن تكون رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي رقابة مساندة للرقابة الذاتية والتدقيق الداخلي للبنك، فمجالس الإدارة في البنوك يجب أن تمارس دورها الرقابي على الإدارات التنفيذية للبنوك، ويجب أن لاننسى دور المدقق الخارجي الذي يصادق على البيانات المالية للبنوك، وكذلك دور الجهات الرقابية الأخرى مثل الرقابة على المؤسسات من قبل وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الأوراق المالية، وتشكل هذه الأطراف منظومة متكاملة للرقابة على المؤسسات المصرفية[1] .

2- لجنة بازل والحوكمة المؤسسية للبنوك

أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر1999 نشرة بعنوان

تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك" (EnhancingCorporateGovernance For Banking Organisations)

كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي، وقد نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع

[1] نوي فاطمة الزهراء، **مرجع سابق ذكره**، ص113.

ممارسات بنكية آمنة ومعقولة. حيث لايمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المصرفية تعمل حسب الإطار المخطط لها. وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، حيث أن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك. فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة، كما أنها تمكن من أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين[1] .

وقد أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم التركيز فيها على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق:

- مبادئ إدارة المخاطر بمعدل فائدة(سبتمبر1998).
- تحسين شفافية البنك(سبتمبر1998).
- إطار لنظام الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية(سبتمبر1998).
- مبادئ إدارة مخاطر الإئتمان(ماي1998).

وقد بينت هذه الأوراق حقيقة أن استراتيجيات والأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية المصرفية السليمة داخل الجهاز المصرفي وتتكون من عدة عناصر، نذكر منها [2] .

- توافر دليل ومعايير للسلوك الملائم ونظام لقياس مدى الإلتزام بهذه المعايير.
- توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات الإعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.

---

[1] د.معراج عبد القادر هواري وأحمد عبد الحفيظ أمجدل، "**الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في إرساء قواعد الشفافية**"، بحث متاح على الموقع الإلكتروني http://jpsdirectory.brinker.net/forum-post.asp?TDI=2045 ،ص09.

[2] دهمش نعيم وإسحاق أبوزر، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد22، ديسمبر2003، ص28-29.

- توافر نظام قوي للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لإدارة المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في البنك.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وأيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت على شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شكل آخر.
- تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه.

كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة والإشراف على مايلي[1].

- يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة وكذلك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير ويجب أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة، ويجب على الإدارات العليا أن تقدم أخطاء لمجلس الإدارة أو اللجنة المختصة له عن أي تغييرات مادية أو استثناءات من السياسات المقررة قد تؤثر ماديا على عمليات نظام التصنيف الخاص بالبنك.
- يجب أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف وكيفية عمله، كما يجب عليها أن توافق على الإختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة والممارسة الفعلية، ويجب على الإدارة أيضا أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام.
- يجب أن يكون التصنيفالداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف، ويجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة، والتغير فيمابين درجات التعرض، وتقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة، ومقارنة معدلات التعثر في مقابل التوقعات، وقد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقا لأهمية ونوع المعلومات ومستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير.

[1] حبار عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص85.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الأداء المالي بصفة عامة وتقييم الأداء المالي في البنوك بصفة خاصة، ومنه سوف نعرض في الفرع الأول مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك وأهم مراحله التي يمر بها، أما في مايخص الفرع الثاني نعرض أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك وفي الفرع الثالث طرق تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومراحله

سوف نقوم بعرض كل من تعريف الأداء ثم التطرق إلى الأداء المالي في البنوك التجارية بصفة خاصة ومن بعدها تعريف تقييم الأداء المالي وذكر مراحله التي يجب أن تمر بها.

1- مفهوم الأداء والأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية سوف نقوم بعرض مفهوم الأداء أولا ومن ثم مفهوم الأداء المالي ومن بعدها يتم استخلاص تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

1-1 مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الإستراتيجية. كما أنه يعد عنصرا محوريا لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف منظمات الأعمال والذي يتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء ألا أن المجال لازال واسعا لمزيد من البحث والدراسة لغرض تأطير هذا المفهوم الواسع خاصة وأنه لم يعد مفهوم بسيط بقياسات محددة يتفق عليها الجميع، وعلى الرغم من تعدد واتساع الأبعاد والمنطلقات البحثية ضمن موضوع الأداء واستمرار المنظمات بالإهتمام والتركيز على مختلف جوانه، يبقى الأداء مجالا خصبا للبحث والدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية سواء كانت داخلية أو خارجية منها، وتشعب تلك تامتغيرات وتأثيرها المتبادل معه، فالأداء مفهوم واسع ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعها، ولاتزال الإدارات العليا في منظمات الأعمال مستمرة في التفكير

بموضوع الأداء طالما أن تلك المنظمات موجودة بالإضافة إلى أن الإنشغال بمناقشة الأداء بوصفه مصطلحا فنيا، وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه مازال مستمرا [1].

يعرف الأداء حسب الكابتين(MILLER ET J.BROMLY) على أنه"انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[2].

وعرف الأداء على أنه"هوالتفاعل بين ما تسعى المؤسسة للوصول إليه والسلوك المتجه وفق أسس ومعايير قد تم تحديدها من قبل التي تضمن تحقيق الوصول إلى مستوى مقبول من الأهداف الطويلة المدى [3].

ويعرف الأداء أيضا على أنه"العملية التي يتعرف من خلالها على أداء الفرد لمهامه وقدرته على الأداء والخصائص اللازمة لتأدية العمل العملبنجاح"[4] .

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء هو": العملية الإستراتيجية التي تقوم بالمزج بين موارد المالية والبشرية في المؤسسة من أجل الحصول على أفضل الأهداف والنتائج المجوة لضمان استمراريتها".

1-2 مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي هو" أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، التي يتم من خلالها استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة".[5]

---

[1] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **"أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن"**، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص37.

[2] كحيل سليم،**دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي** –دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص43.

[3] التجاني ب ود.شعوبي محمد محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص27.

[4] الصادق محمد محمود علي المهير وأحمد علي أحمد، **أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي" تطبيق على شركة سكر كنانة محدودة**" مجلة جتمعة البحر الأحمر، العدد السابع، يونيو 2015، ص107.

[5] بن نذير نصر الدين وشملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، مداخلة مشاركة في مؤتمر الوطني الأول حول" مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، جامعة البليدة 2يوم 2017/04/25،ص04.

ويعرف أيضا على أنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة للمستقبل من خلال الاعتماد على ميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، والجداول الملحقة ، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظروف الاقتصادية والقطاع الصناعي التي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، وعلى هذا الأسس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح "[1]

ويتمثل أيضا في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة ، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من الالتزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة .[2]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأداء المالي "هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة أي خفض التكاليف ورفع العوائد ".

مفهوم تقييم الأداء للبنوك

تعددت مفاهيم تقييم الأداء للبنوك بتعدد الآراء حول ماهيته وأهميته داخل البنوك بصفة خاصة والجهاز المصرفي بصفة عامة ، ومنه سوف نعرض بعض التعاريف حول الأداء المالي في البنوك .

- ✓ هو قياس ومراجعة النتائج التي تحققت مقارنة بالأهداف وتحليل العوامل المؤثرة على النتائج وتشخيص المشاكل وتحديد المسؤوليات الإدارية وعملية تقييم الأداء المالي تعني تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة في البنك وذلك لخدمة رغبات أطراف أخرى ، أي يعتبر تقييم الأداء للبنك قياسا للنتائج المختلفة أو المنتظرة في معايير محددة مسبقا .[3]
- ✓ تشغل عملية تقييم الأداء في البنوك حيزا واسعا من طرف أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون والمقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المصارف ومن ثم المساعدة في اتخاذ القرارات .[4]

---

[1] بن خروف جليلة ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2009/2008 ، ص 76

[2] تالي رزيقة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص : إدارة أعمال ، المركز الجامعي أكلي محمد أولحاج البويرة ، 2012/2011 ،ص 08

[3] وهيبة رمضان محمد حسين وإبراهيم فضل المولى البشير ، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 16 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015 ، ص 113

[4] الطيب بولحية وعمر بوجميعة ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة ما بين (2009-2013)** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الرابع عشر ن جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص3

- ✓ تقييم الأداء المالي هو تشخيص لنقاط القوة والضعف ، حيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة الأصول وخصوم المصرف .[1]
- ✓ تقييم الأداء المالي هو عملية شاملة تستخدم فيها جمع البيانات ، المحاسبية وغيرها للوقوف في الحالة المالية للمصرف ، وتحديد الكيفية التي أوديرت بها موارده خلال فترة زمنية محددة.[2]

ومما سبق نستنتج أن تقييم الأداء المالي في البنوك هو العملية التي يستخدمها البنك بمختلف معلوماته وبياناته المالية لتشخيص نقاط القوة والضعف في البنك من أجل معالجتها ، واستغلال الأصول والخصوم بكفء للوصول للأهداف المسطر عليها وضمان استمرارية البنك .

مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

إن عملية تقييم الأداء في المصارف تتضمن عدة مراحل يمكن توضيحها فيما يلي :

- ✓ **مرحلة جمع البيانات والمعلومات** : تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء المصرفي ، إذ يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية ، فيتم الاعتماد على ما تم جمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم ، وتشمل هذه البيانات والإحصائيات لعدد من السنوات ولمختلف النشاطات التي تمارسها البنوك .[3]
- ✓ **مرحلة قياس الأداء الفعلي** : هي المرحلة الثانية من عملية التقييم ، من خلالها تتمكن البنوك من قياس نهايتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن أن تواجهها في هذه المرحلة هي عبارة عن المؤشرات والمعايير التي يتم اللجوء إليها فالبنوك عند توجهه مشكل اختيار المعيار أو المؤشر الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه .

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود ممسؤولي البنك بقيم رقمية فيما يخص أدائها على معايير الفعالية والكفاءة وهذا يعني عملية قياس الأداء الفعلي مرهونة باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه .[4]

---

[1] التجاني وافية ود.شعوبي محمد فوزي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 32

[2] محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموع من البنوك الجزائرية خلال فترة 1994-2000- ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2004 ، جامعة ورقلة ، ص 90

[3] منصف نزار ، **دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية – دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 335 عين مليلة (أم البواقي)** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة أم البواقي . 2016/2015 ، ص 26

[4] حجام إلهام ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية – دراسة حالة bna وكالة أم البواقي 316- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي ، 2016/2015 ، ص 16

✓ **مرحلة الحكم على النتائج** : إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من المواصفات والمعايير التي أخذت الإقامة عملية التقييم قد جاءت على نحو مكانة مسعى وإن تنفيذ يسير نحو لنشاط وبالتالي اقتراح إجراءات مالية على البنك لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة البنك سيئة ماليا أو جيدة ، فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتعسف أكثر وعليه فإن الحكم عل نتائج التحليل يمكننا من اتخاذ إجراءات شخصية .

الفرع الثاني : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة وخاصة أنه يعكس المكانة المالية للبنك ، وبذلك يعكس الهدف من قيام بتقييم الأداء المالي للبنوك وهو جلب المستثمرين وزيادة ثقة العملاء به ، وبذلك ارتفاع مردوديته وتحقيق أهدافه المسطرة من قبل البنوك التجارية .

1 أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تتسم أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك على وضعية ومستوى عمل البنك والمسار والتوجه الذي تتبعه للوصول إلى أهدافها المسطرة مسبقا ، زمنه أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك في [1]:

- ✓ يبين تقييم الأداء في البنوك قدرته على تنفيذ ما خطط له من الأهداف ومن خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكف على الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل .
- ✓ يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوء ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى .
- ✓ يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك .
- ✓ تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك .
- ✓ يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك تحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه .
- ✓ يوضح تقييم الأداء كفاءة التخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك .

[1] نصر محمود مزنان فهد ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 30-28

- ✓ يساعد تقييم الأداء للبنك علة تحقيق الأهداف المحددة في المخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز .
- ✓ يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة في الأقسام المختلفة للبنك مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه .
- ✓ يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع للوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة .
- ✓ يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمصرف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية ، فضلا من أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية .[1]

2 – أهداف تقييم الأداء المالي لبنوك

لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها في ما يلي [2]:

- ✓ متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا ، الأمر يتطلب متابعة التنفيذ الأهداف المحددة ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها ، ويتم ذلك بالاستناد إل البيانات والمعلومات المتوفرة في سير الأداء .
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها ،وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلا .
- ✓ تحديد مسؤوليات الأقسام والفروع المختلفة في البنك التجاري والكشف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس الانجازات كل قسم وفرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة ، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام والفروع وهذا بدوره سيعمل تما على رفع مستوى الأداء في البنك .

---

[1] حيدر حمزة جودي ، **علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المالي – دراسة تحليلية** – مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 68 ، 2008 ، ص 84

[2] كنزة فيلالي ، **تقييم أداء البنوك التجارية في ظل الإدارة الإلكترونية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالتي أم البواقي (317) وعين مليلة (335)** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص 61

- ✓ توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق .
- ✓ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك التجاري تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته .

الفرع الثالث : أسست تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ومؤشراته.

إن تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية يجب أن تعتمد على مجموعة من الأسس التي من خلالها يتم تحقيق أهدافها المسطرة مسبقا بشكل فعال وسليم ، وتطبيق هذه الأسس يكون عبر مؤشرات تعتمد عليها البنوك في كافة عملياتها .

1 أسس تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

هناك مجموعة من الأسس التي لابد من اعتمادها في تقييم الأداء في البنوك التجارية ومنها :

1-1 **تحديد أهداف البنك التجاري** : لكل بنك تجاري عدد من الأهداف يسعى إلى تحقيقها ، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها ، قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها ، فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهما لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية للبنك [1].

وقد تعرف الباحثون مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي :

- ✓ المجال التسويقي.
- ✓ مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية .
- ✓ القيمة المضافة .
- ✓ الموارد المادية والمالية الخاصة بالتمويل .
- ✓ الربحية
- ✓ أداء العاملين وتطويرهم .
- ✓ المسؤولية تجاه المجتمع .

[1] نادية سعودي ،**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص بنوك ومالية محاسبة ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2018/2017 ، ص 29

- ✓ الموازنة بين الأهداف القصيرة ومتوسطة وطويلة المدى .

1-2 **وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما :** بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بشكل والصيغة والمدد المطلوبة ، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا

وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة ، مع مراعا ة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة ، بالإضافة مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك [1].

1-3 **تحديد مراكز المسؤولية** : من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي بنك تجاري هو أن تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات ، فيمكن تعريف المسؤولية بأنها " يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط البنك وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها ". فعملية تقييم الأداء تتطلب كذلك إيضاح اختصاصات كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى [2].

ويستمد التحديد الواضح لمراكز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما :

- إجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقتضي أداء كل مركز من المراكز العامة بالبنك التجاري موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي .
- إذا اقتصرت عملية التقييم على دراسة الأداء الإجمالي للبنك ، فإن تقييم الأداء يشتمل على مدى الأهداف المحددة ، وكذلك تفسير الانحرافات عنها ، وتحليلها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز الإدارية المسؤولة عنها .

1-4 **التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء :** إذ تقضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض ، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها ، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يلي :

---

[1] رقية غزال ، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي لبنوك التجارية – حالة بنك الوطني الجزائري وكالة الوادي –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص بنوك ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي . 2015/2014 ،ص 18

[2] نادية سعود ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص 29-30

- اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة نشاط البنك والأكثر اتساقا مع الأهداف المرسومة سلفا .
- انتخاب المؤشرا ت الأكثر وضوحا وفهما من قبل العاملين ، بحيث يكون في استطاعتهم تطبيقها بسهولة .
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها ، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها ،وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلاءم مع دوره وأهميته مقارنة مع بقية الأهداف الأخرى للبنك .

1-5 **إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره** : بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسارات الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه .

2 مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها .....الخ ، وفي دراستنا هذه تم التركيز على المؤشرات التالية :

2-1 مؤشرات الربحية :

ربحية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها ، لذا فإن التحليل بالنسب الأخرى (عدا مؤشر الربحية) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنوك التجارية ، أما مؤشر الربحية تعبر عن مدى كفاءة التي يتخذ فيها البنك قراراته الاستثمارية [1].

ومنه تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المستخدمة في البنوك التجارية في تقييم أدائها وتمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق أكبر عائد صافي على الأموال المستثمرة ، وذلك لأن المؤشرات تركز على الربح الذي يعتبر المحور الفعال في استمرار البنك وقدرتها في البقاء والمنافسة وتعزيز ثقة الزبائن والمتعاملين في البنك [2].

ويندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي :

2-1-1 نسبة هامش الربح (profit margin)

نسبة هامش الربح= (هامش الربح / إجمالي الموجودات)

هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

[1] مفلح محمد عقل ،الإد 201 ، ص 327

[2] زاهر صبحي بشناق ، الرسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011 ، ص 35

إذ أن :

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها موجودات البنك ، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك والعكس

2-1-2 نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات (net profit to totalincome)

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = (صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات)

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات ، وزيادة فيها تعني زيادة كفاءة البنك من ناحية أدائها المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات .

2-1-3 معدل العائد على الودائع (return on deposits)

معدل العائد على الودائع = (صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع)

ويستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب .

2-1-4 معدل العائد على الموارد (return on resources)

معدل العائد على الموارد = [صافى الأرباح بعد الضرائب / (اجمالى الودائع + حق الملكية)]

إن هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية من صافي الربح المتحقق ، وبذلك فإن المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له .

2-1-5 معدل العائد على حق الملكية (return on equity-ROA)

معدل العائد على حق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضرائب / حق الملكية)

يمثل هذا المؤشر مقاسا شاملا للربحية ، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة ، لذلك تعد مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح ، كما تعد مؤشرا على مدى قدرة الشركة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددا أساسا لقرارات المستثمرين [1] . والمنطلق أنه كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل لضمان عائد مرضي والعكس عندما تنخفض هذه القيمة ، فإن لهذا المعدل أهمية بالغة في التأثير على القرارات التي تتخذها إدارة البنك ومرجع ذلك أن النسبة تمثل أحد المتغيرات الأساسية في تغيير معدل نمو الربحية [2].

2-1-6معدل العائد على إجمالي الموجودات (return on assats-roa)

يقيس هذا المعدل كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب ، وزيادة في هذا المعدل تعني ما مدى كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإدارية . تشكل الموجودات أساس داخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصرف ،إذ يتناسب إجمالي العائد مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية ويعبر هذا العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) [3] .

2-2 نسبة السيولة

تستخدم هذه المؤشرات كأدوات المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة على مدة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتهقصيرة الأجل [4]، وإنها أيضا تمثل قدرة البنك على مواجهة الالتزامات الفورية والمتوقعة من دون تأخير ، والبنوك تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة

---

[1] د. خالد الشيخ علي ، **استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 102 ، المجلد 24 ، جامعة بغداد ، ص 215

[2] حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2011 ، 214

[3] حاكم محسن الربيعي ، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة ، الأردن ، 2011 ، ص 148

[4] محمد مطر ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل للنشر طبعة ثالثة ، الأردن 2010 ، ص 34

المسحوبات المفاجئة والعادية الاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية ، حيث إن انخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء البنك ، وأهم النسب المالية المتعلقة بالسيولة يمكن احتسابها كما يلي [1]:

2-2-1 نسبة النقدية إلى الودائع

نسبة النقدية إلى الودائع = (أرصدة النقدية + أصول شب نقدية) / حجم الودائع لدى البنك

2-2-2 نسبة النقد في الصندوق

نسبة النقد في الصندوق = (النقد في الصندوق + النقد في البنوك الأخرى) / إجمالي الموجودات

نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = القروض / إجمالي الموجودات

2-2-4 نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل = استثمارات قصيرة الأجل/ مجموع الودائع

2-3 مؤشرات ملاءة رأس المال

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسبة دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل ، كما يوضح هذا المؤشر على قدرة البنك في تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال .وهناك عدة مؤشرات منها [2]:

2-3-1 مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = حقوق الملكية / إجمالي الموجودات

يبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة ، وهذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلا .

---

[1] نوي فاطمة الزهراء ،**مرجع سابق ذكره** ، ص 98

[2] منية عبد السلام ، **أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017-2018 ، ص38

2-3-2 نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع= حقوق الملكية / إجمالي الودائع

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية التي تعتبر مصدرا مهما من مصدر التمويل ، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين .

2-4 مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في الإطار السياسة الائتمانية للبنك ، وسياسة استخدام الأموال وتقيس هذه المؤشرات عن أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة [1].

2-4-1 مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات

مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات= إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات

ويبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفعت معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة ، وبذلك فإن هذا المؤشر من بين المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار ان يرفعه دائما لأنه ذلك يعني التوجه بالاستثمارات حو الأفضل .

2-4-2 مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات

مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات= إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات

يبين هذا المؤشر عن كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة ، وكلما زاد العدل كان ذلك دليلا على استغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات .

---

[1] رقية غزال ،**مرجع سابق ذكره** ، ص 21

المطلب الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية

إن تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية أمرا ضروريا في ظل التغيرات الاقتصادية التي نمر بها واشتداد المنافسة ، حيث تعتبر الحوكمة هو المحرك الفعال في تحسين الأداء للبنوك التجارية عبر ممارسات وآليات .

الفرع الأول : الممارسات السليمة للحوكمة لتحسين الأداء المالي

إن الممارسات السليمة للحوكمة في البنوك التجارية تساعدها في الاقتصاد عامة بشكل خاص في جذب الاستثمارات والرفع في الأداء المالي للبنوك ، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال [1]:

- ✓ التأكد من الشفافية في المعاملات المؤسسية ، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف كوارد البنك وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها .
- ✓ إجراءات الحوكمة المصرفية تؤدي إلى تحسين إدارة البنك مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المالي للبنك .
- ✓ تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المالية المصرفية .
- ✓ نوعية المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين تراجع إلى أن الحوكمة الجيدة هي انعكاس لنوعية الإدارة، مما يعني أن الحوكمة الجيدة للبنوك إنما تولد إدارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال المملوك ، ونسبة عالية للقيمة الاقتصادية المضافة ، وبالتالي رفع أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية .
- ✓ تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية لحماية أصول البنك من الضياع الناتجة من تفويض السلطة الغير المسئولة أو عن طريق الاختلاس ، أو عدم تكامل نظام المعلومات ، إن هذه الرقابة تساهم في تنفيذ أهداف البنك والمتمثلة في تعظيم الربح وتحقيق الأمان والنمو .

كما تتمثل دور الحوكمة للأداء المالي في ما يلي[2] :

---

[1] نوي فاطمة الزهراء ،**مرجع سابق ذكره** ، ص 123-124

[2] مرجع سابق ، ص 124

- ✓ التأكد من كل الوثائق بشكل دوري واستلامها حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل سليم ومناسب لضمان استمرارية البنك وضمان المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل .
- ✓ مراقبة كل الأعمال التي تقوم بها البنك من اجل ضمان سلامته وهذا من أجل تحقيق أهدافه .
- ✓ التأكد من ضبط العمليات بالشكل السليم من أن هناك سياسة تفتح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة ، بحيث يتم الإفصاح عنها ضمن المخاطر المحتملة .
- ✓ التأكد من النظام الداخلي داخل البنك بأنه يعمل بشكل سليم ويكون ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع ترك دور رئيس مجلس الإدارة لتعمل مع لجنة التدقيق الداخلي حول وضعية لبنك في كل الأوقات .
- ✓ استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها .
- ✓ التأكد من إدارة البنك أنها تأخذ كامل المعايير من أجل سلامة البنك من معايير التخطيط والتطبيق ، بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك .
- ✓ وضع أنظمة مكتوبة حل الاستثمارات وطلب التقارير بصفة منتظمة بشكل مستمر .
- ✓ التحقيق ما أ،ه فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب أي من الاحتيال أو الاختلاس والتعامل مع الحالة بشكل حذر .
- ✓ التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل جيد .

لقد تمحورت العديد من الدراسات حول العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك التجارية ، وهذه كل الدراسات كانت من أجل الوصول إلى كيف تساهم الحوكمة باتجاه تحسين الأداء من خلال الممارسات السليمة للحوكمة ، وقد تضمنت هذه الدراسات تأكيد وجود علاقة بين كل من الحوكمة والأداء المالي ، حيث لا يرتبط نجاح الحوكمة في البنوك فقط بوضع القواعد الرقابية بل أيضا ضرورة تطبيقها بالشكل السليم والفعال ،وعندما نقول نجاح تطبيق الحوكمة أكيد سينعكس على البنك ليس في تحقيق أهدافه فقط بل في تعظيم أرباحه وضمان استمراريته ، وهو ما سوف نوضحه من خلال تحديد العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك التجارية [1].

الفرع الثاني : آليات الحوكمة في البنوك وأثرها على الأداء المالي

[1] معيزي أحلام وزبير عياش ، تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للمصارف ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، ص 24

وعرف الآليات بأنها الطرق التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم ، وعادة تنقسم الآليات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية ، ونشير إلى أن آليات الحوكمة الداخلية تتمثل في سياق المالكين ومجلس الإدارة وقدرتهما على تحسين اتخاذ القرارات والمراقبة ، في حين أن آليات الخارجية للبنوك التجارية التي تعتبر مكملة للآليات الداخلية الجيدة لأنها تعرض الإدارة لمراقبة القوى الخارجية للبنك المتمثلة في أصحاب المصالح والأسواق وكذا السلطات التنظيمية .

1 الآليات الداخلية للحوكمة البنوك وأثرها على الأداء

تشمل الآليات الداخلية مجموعة من الآليات الرقابية التي يتم تصميمها وتنفيذها داخل البنك ، وهدفها المراقبة وتوجيه الإدارة لاتخاذ القرارات التي من شأنها حماية أموال المساهمين وتعظيم الربح والأطراف الأخرى ذات مصلحة ، وتذكر الأدبيات حول الحوكمة العديد من الآليات الداخلية وهي :

1 1 مجلس الإدارة

حاولت العديد من الدراسات تحديد خصائص مجالس الإدارة الناجحة ، باعتبارها واحدة من الآليات اللازمة للحوكمة الجيدة للبنك ، وأن من خصائصها تصميم هياكل مجالس الإدارة المثلى التي من شأنها أن تحول دون فشل الحوكمة في البنك ، فقد درست العديد من الأبحاث حول استقلالية وحجم مجالس الإدارة دون أن تتمكن من الاتفاق حول وجود علاقة كبيرة مع الأداء المالي [1].

1 1 1 استقلالية مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من نوعين من المدراء " المدراء التنفيذيين (الداخليين) وهم الأعضاء المسؤولة عن إدارة الأنشطة اليومية طبقا لسياسات وتعليمات مقدمة من طرف الإدارة ، أما المدراء غير التنفيذيين وهم الأعضاء المستقلين وهم أعضاء من الخارج البنك يتمثل مهامهم في الإشراف والمراقبة على القرارات التي يصدرها الأعضاء التنفيذيين وبنسب تمثيل بيانية وفق قوانين والأنظمة الداخلية للبنوك ، وتؤكد العديد من الدراسات أن عدد الأعضاء الخارجيين يضفي على مجلس إدارة البنك الاستقلالية ، أي أن مجلس الإدارة الذي يهيمن عليه الأعضاء من الخارج يكونون أكثر استعدادا لاستبدال المدير التنفيذي الرئيسي ذو الأداء والحكم الضعيف طالما أن اهتمامهم ينصب بدرجة الأساسية على دور مجلس الإدارة في رقابة المدراء وعلى تحسين أداء المدير التنفيذي الرئيسي . كما يحتاج مجلس الإدارة إلى مدراء مستقلين من الخارج لتعزيز الاستقلالية والموضوعية في أنشطة البنك ، وفي المقابل أثبتت الدراسات أنه يوجد مخاوف من أن الأعضاء الخارجيين يفتقرون الوقت والخبرة والحوافز وبالتالي

[1] كريمة حبيب، الإطار النظري للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة الوادي ، العدد التاسع ، المجلد الثالث ، ص 80

قد لا يكونوا غير قادرين على تقديم مساهمة وفي حين دراسات أخرى تشير أي عدم وجود أي تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك .

1 1 2 حجم مجلس الإدارة

إنه يعبر عن عدد المدراء الأعضاء الذين يشكلون قوام مجلس الإدارة إذ يعد حجم مجال كبير إذا ما زاد العدد عن 10 أعضاء ، حيث أن متوسط حجم مجلس الإدارة في البنوك التجارية حوالي 10 أعضاء وتتراوح الحدود العليا والدنيا مابين 4 إلى 15 على الترتيب ، ولقد ارتبط حجم مجلس الإدارة بالأداء في البنوك سلبا أو إيجابا ، حيث قامت العديد من الدراسات حول الحجم من يقول حجم المجالس في البنوك هي عادة ما تكون أكبر بكثير (1.5 مرات في المتوسط)من مجالس شركات التصنيع وأكثر استقلالية ، ما دراسات أخرى تعارض على تأثير الإيجابي وتقول أن كبر حجم مجلس الإدارة يزيد من احتمال المزيد من المعرفة والمهارات ويساعد على الحد من التأثير على الرئيس التنفيذي المهيمن على البنك ، ومع ذلك فإن مدارس فكرية أخرى تقول أن الحجم الكبير في مجالس الإدارة في البنوك يضر كثيرا مما ينفع ويزيد من صعوبة السيطرة على تحقيق النتائج وأن مجالس الكبيرة قد تكون عرضة للتشكيل مما يؤخر عملية صنع القرار .

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من قيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان [1] :

- **لجنة التدقيق** : من مهامه

– مراجعة الكشوف المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة .

– التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء الدقق الخارجي .

– مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والإنفاق العام .

– المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق .

– المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها .

– الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

– القيم بأية وجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة ، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة .

---

[1] بروشزين الدين ، دهيمي جابر ، **دور وآليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة بسكرة ، 6-7 ماي 2012

- **لجنة المكافآت** : تتركز وظائفها وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا .
- **لجنة التعيينات** : حيث تقوم لجنة التعيينات في البنك في مجلس الإدارة بوضع المهارات والخبرات المطلوب توفرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين ، يجب أن تضع جنة التعيينات ما يلي [1] :
  - آليات شفافة في التعيين .
  - تقومي للمهارات المطلوبة للبنك باستمرار .
  - الإعلان عن الوظيفة المطلوبة استعمالها ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين .
- **التدقيق الداخلي** : تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك لزيادة قدرة المواطنين علة المسالة حيث يقوم المدققون الداخليين من خلال أنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في البنوك أو الشركات المملوكة للدولة ، تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري .

1 2 هيكل الملكية

ويحدد هيكل الملكية من خلال توزيع حقوق المالكين فيا يتعلق بالأصوات ورأس المال وأيضا من خلال هوية مالكي الأسهم ، فالأدبيات الواسعة للحوكمة المصرفية التي تهتم بالعلاقة بين هيكل الملكية والأداء حيث أن الملكية تدرس بطرق مختلفة منها ملكية كبار المساهمين (تكز الملكية) والملكية الإدارية[2] .

بنسبة لي تركز الملكية أو ما يطلق عليها بسيطرة الداخليين ، فإن هؤلاء الملاك يملكون القوة والحافز على مراقبة الأداء ، بالتالي تقليل احتمالات إساءة الإدارة لاستخدام السلطة ، كما أن الداخليون يميلون عادة إلى تأييد القرارات التي تستهدف إلى تطوير الأداء على المدى الطويل بدلا من القرارات التي تستهدف على المدى القصير ، إلا أن كبار الملاك قد يعرضون المؤسسة إلى الفشل خاصة إذا كانوا ضمن إدارة المؤسسة ، وبالتالي قد يطمحونا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية من أجل الزيادة في الرواتب والأجور[3].

أما بالنسبة لهيكل الملكية المشتقة أو الملكية الإدارية أو ما يطلق عليها بنظام سيطرة الخارجيين ، فمن المفترض أن يميل مجلس الإدارة بوصفه مستقل عن الإدارة التنفيذية إلى الإفصاح الكامل عن المعلومات بطريقة عادلة وأن يضطلع بمسؤولية تقويم الأداء للإدارة بموضوعية ، وتوفير لحماية أسهم الملاك جميعا دون تمييز ، لذا يعتبرمن أهم الأنظمة القابلة للمحاسبة والمساءلة والأقل عرضة للفساد . وإنه يوجد تصنيف لهيكل الملكية فبنسبة

---

[1] سمية عبد الحق ،**مرجع سابق ذكره** ، ص 22

[2] حبيب كريمة ،**مرجع سابق ذكره** ، ص80

[3] نوي فاطمة الزهراء ،**مرجع سابق ذكره** ، ص 125-126

للبنوك نجد البنوك الخاصة المحلية والبنو ك العامة التابعة للدولة ، والبنوك الخاصة الأجنبية ، ومع ذلك فإن البنوك التابعة للقطاع الخاص هي الأخرى تتولد لديها بعض المشاكل الناجمة عن رغبة المساهمين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أرباحها بغض النظر عما قد تنجم من تحمل مخاطر أعلى ، والتي تؤثر على الأداء المالي للبنك وادائها الاجتماعي .

2 الآليات الخارجية للحوكمة البنوك وأثرها على الأداء

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغوط التي تمارسها المنضمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا لمصدر أحد المصادر الكبرى المولد لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة[1]. ومن الآليات الخارجية هي :

2-1 آلية السوق لرقابة المؤسسات المصرفية والأداء المالي :

وهنا يجب التمييز بين كفاءة سوق العمل وكفاءة سوق رأس المال ، والمنافسة في سوق المنتج التي من شأنها أن تمارس ضغوطا على الإدارة من أجل تحسين الأداء ، إلا أن هذه الآلية يختلف تأثيرها بالنسبة للدول العربية ، فآلية سوق العمل قد تكون هناك فرصة لنجاحها بسبب صغر حجم السوق ،وان المعلومات عن كفاءة العاملين ، قد تجد سبيلها في الانتشار ، مما يعني فرصة للمدير في أن يتلقى عروض عمل من مؤسسات أخرى بمرتب ومزايا أفضل ، أما بالنسبة كفاءة سوق رأس المال ، ونتيجة لضعفها في الدول العربية ، فإن الحوكمة تفقد بذلك احد أهم أدواتها للضغط على الإدارة من أجل تحسين الأداء ، وهناك أيضا ضعف تأثير سوق المنتج ، وذلك بسبب قصور التشريعات في توفير المنافسة العادلة ، بل أنها قد تحمي وتكرس مناخ الاحتكار [2].

2-2 آلية الإفصاح والشفافية والأداء المالي

إن تحسين الأداء في البنوك يستلزم بالضرورة تطبيق الشفافية حتى يتمكن العملاء من تقييم تعاملاتهم مع البنوك وتقييم أداء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يمكنهم من تقدير رغبتهم في التعامل مع هذا البنك ، فوضوح المعلومات المعلنة والمقدمة للعملاء وملاءمتها لاحتياجاتهم بالإضافة إلى موثوقيتها ،يعد من أهم العوامل المساعدة على تحقيق الشفافية والإفصاح في القطاع البنكي ، فكلما كانت هذه البيانات تمثل العمليات المالية والعمليات

---

[1] تيسير زاهر وغدوان علي ، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف –دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية –** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36العدد 4،2014 ، ص 78

[2] نوي فاطمة الزهراء ،**مرجع سابق ذكره** ، ص 128

الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها تمثيلا صادقا كلما أدى ذلك إلى تقليل الالتزامات والمصروفات ، مما يمنع أو يقلل من الأزمات المالية ، لما في تطبيقها من ازدياد إتاحة التمويل بأقل التكاليف مما يعمل على اتساع حجم المشروعات ، وتعظيم القيمة السهمية للمؤسسة ، وغير من الفوائد

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

خلال هذا المبحث سيتم عرض أهم الدراسات التي ها صلة بموضع المدروس ، من أهم المتغيرات والأهداف والنتائج المتحصل عليها ، حيث تم تقسم المح إلى ثلاث مطالب ، الأول تناول الدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني تناول الدراسات باللغة الأجنبية أما فيما يخص المطلب الثالث درس أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ولدراسة الحالية .

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

سوف نقوم بعرض مختلف الدراسات التي تقوم قريبة من الدراسة الحالية والمتمثلة في :

1 – دراسة (سمية عبد الحق 2017) بعنوان :

" أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية " تعتبر هذه الدراسة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، بجامعة محمد بوضياف بمسيلة سنة 2017/2016.

إن هدف الدراسة كان بمثابة إظهار جوانب التي تمسها الحوكمة في البنوك في الوقت الحاضر لكل دول العالم ، حيث ساهمت مبادئ الحوكمة في إحداث أثر على هذه البنوك وهذا بعد معرفة الإطار العام للحوكمة وأدائها في البنوك التجارية ، إن استقرار وتطور الاقتصاد المرهون باستمرار وتطور في البنوك وتجنب المخاطر وهذا يكون عن طريق حوكمة رشيدة وتعزيز الرقابة الداخلية والتأكد من أهمية الإفصاح والشفافية في البنوك .

تم استخدام الباحث أداة الاستبيان التي تتكون من مجموعة أسئلة التي تم صياغتها وفق مبادئ الحوكمة ، كانت الإجابة عن طريق مخطط ليكالت الخماسي وتم معالجة الاستمارة إحصائيا ببرنامج SPSS VERSION21، تتكون العينة من مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية "وكالة بوسعادة " وكالة البنك الخارجي الجزائري BEA ، وكالة البنك الوطني BNA ، بنك التنمية المحلية BDL ، وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR ، قرض الشعبي الجزائري CPA، حيث تم توزيع 40 استبيان والتي تم استردادها واستعمالها 30 استبيان ق العمل بالتحليل الوصفي عن طريق متوسط الحسابي والانحراف المعياري .

هدفت هذه الدراسة إلى :

- للحوكمة المصرفية عدة مفاهيم ومبادئ تختلف من منظمة إلى أخرى .
- تطبيق الحوكمة يجب أن توفر لها نظام يساعد على تطبيقها من متطلبات تشريعية قانونية وكذا الجهات المسؤولة عن تطبيقها .
- الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي .
- توفير الشفافية والإفصاح في كافة أنشطة البنك وهذا من أجل مكافحة الفساد والقدرة على استقطاب الودائع وزيادة فرص التمويل وحماية أموال المودعين .
- إن للحوكمة أثر ايجابي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي .
- إن تطبيق الحوكمة في المصارف يحمي حقوق حمالة الأسهم والمودعين .
- للحوكمة أثر ايجابي في تعزيز ثقة المتعاملين في البنك يؤدي إلى تحسين مؤشرات أدائها ومنع حدوث الأزمات وتحسين سمعة البنك .

2 – دراسة (سناء مسعودي ، 2015) بعنوان :

" تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتيBNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012 " هي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكديمي تخصص بنوك بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي سنة 2015/2014

هدفت هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر والمقارنة بينهما ، حيث تناولت في الجزء الأول الإطار النظري في البنوك التجارية وعموميات حول تقييم الأداء المالي ، أما في ما يخص الجزء الثاني دراسة حالة بنكي BNA و CPA وكالتي الوادي حيث يتم المقارنة بينهما من حيث تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات العائد والمخاطر .

استخدمت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة وتما الاعتماد على تحليل ميزانيات البنكين وجدول حسابات النتائج والمقارنة بين النتائج .

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها :

- نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي .
- البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال .
- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم .

- البنوك التجارية الجزائرية لم تحضى بالمستوى المطلوب خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وهذا بالمقارنة مع بنوك عالمية .

3 – دراسة (خنتوش حنان ، 2016) بعنوان :

" دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية " هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة أم البواقي

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين دور الحوكمة المصرفية في التقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية في المصارف وهذا بسبب سوء حوكمتها ، حيث أن الحوكمة المصرفية لقيت اهتمام كبير من طرف البنوك من اجل تقليل المخاطر التي قد تقع عليها ومن جانب ثاني تحقيق فعالية في الأداء وهذه الدراسة هدفت أيضا إلى استكشاف العلاقة بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر وأيضا فعالية الأداء لديها .

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة وذلك بالتركيز على نوعين من المصادر (مصادر أولية التي تم استخدام تقنية الاستبيان ومصادر ثانوية تتضمن الكتب والمجلات العلمية والملتقيات) ، حيث كان مجتمع الدراسة متكون من مجموع موظفي الوكالات البنكية لدائرة عين مليلة المتمثلة في البنك الوطني الجزائري أ وكالة القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للاحتياط والتوفير ، تم إسقاط هذه الدراسة على عينة التي تمكننا من الوصول إلى الأهداف والمتمثلة في حجم العينة 40 مفردة وتم توزيع الاستبيان على جميع أراد العينة واسترداد 30 استبيانة وتم معالجتها إحصائيا وفق برنامج SPSS.

ومن نتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي :

- وجود علاقة ايجابية بين المتغيرات أي بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر وفعالية الأداء .
- إدارة المخاطر والأداء يتأثران بدرجة كبيرة بمبدأ الإفصاح والشفافية مقارنة بالمبادئ الأخرى .
- أن الوكالات البنكية لا تزال لم تصل إلى المستوى المطلوب في إرساء مبادئ الحوكمة .
- البنوك التي تمارس حوكمة مصرفية جيدة يتحسن أدائها ويرتفع .
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا بالاظافة إلى لجنة إدارة المخاطر .

4 – دراسة (بلال فائق العايدي ، 2010) بعنوان :

" أثر فاعلية حاكمية الشركات المدرجة في بورصة عمان " قدمت هذه الدراسة لاستكمال للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن "

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين فاعلية حاكمية الشركات والأداء المالي من خلال الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وبيان أثر الإفصاح والشفافية على العائد على الاستثمار للشركات وبيان أثر مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة وحقوق المساهمين ودور أصحاب المصالح على العائد على الاستثمار للشركات المدرجة في بورصة عمان .

استخدمت في هذه الدراسة على الاستبيان تم توزيع 160 استبيانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة امتمثل في المديرين الماليين ورؤوساء الأقسام والمحاسبين ، وتم استرداد 138 استبيانة وذلك من أجل معرفة أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية وأثرها على الأداء المالي ، وقد ركزت الاستبيانة على أربعة معايير (الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة ، حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم ، دور أصحاب المصالح الأخرى) ، وتم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحليل الاستبيان .

ومن النتائج المتحصل عليها في الدراسة هي أن الأداء المالي للشركات يتباين بمدى الالتزام بمعايير الحاكمية المؤسسية ، حيث تبين أن هناك علاقة ايجابية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والعائد على الاستثمار ، ومنه فإن فاعلية حاكمية المؤسسية أثرا لا يستهان به على الأداء المالي للشركات .

5 – دراسة (محمد جاسم محمد ومحمد عزيز عبد الرضا ، بدون سنة) بعنوان :

" دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية "

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية الحوكمة ومحدداتها وأيضا العوامل المؤثرة في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية ومعرفة دور الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي وتوضيح الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تعزيز تنافسية البنوك التجارية العراقية .

استخدم في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الإحصاء الاستدلالي وأخذ العمل بمصدرين المصدر الأول يركز على المقابلات الشخصية أما المصدر الثاني المتمثل في الأدبيات والنظريات والتشريعات ذات علاقة بدراسة ، وتمت عينة ومجتمع الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الديوانية والمصرف الإسلامي ومصرف بغداد للاستثمار ومصرف الوركاء ، يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي العراق الذي يشتمل على 3 بنكا تجاريا وبنكين بالإضافة إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات الصرافة في بغداد

ومكاتب التمثيل لبنوك أجنبية داخل العراق وخارجه ، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية تمثلت في ثلاث بنوك ثم مقابلة الأشخاص المسؤولين فيها .

من النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة ما يلي :

- هناك تطور من حيث البنوك وعددها وفروعها في العراق ، وهذا الأمر يدعي إلى الوعي المصرفي لدى المجتمع .
- تطور البنوك المرخصة في مستوى أدائها حيث ارتفعت موجداتها مقارنة بتراكم رأس المال في العراق .
- تطبيق مبدأ الحوكمة والرقابة في البنوك أدى إلى نمو متواصل في الودائع بفضل تعزيز الثقة .
- ارتفاع أرباح البنوك في العراق بمعدلات جيدة وهذا بسبب الحوكمة السليمة والإدارة الجيدة .
- ارتفاع حجم معدلات التسهيلات الائتمانية وهي بذلك تدلل على أهميتها في إظهار صورة النشاط الاقتصادي القائم وميزات المرحلة عندما طبقت الحوكمة .

6 – دراسة (محمد زيدان ، 2009) بعنوان :

" أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية " وهو عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرر جامعة الشلف ، العدد 09 لسنة 2009.

هدفت هذه الدراسة إبراز أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية خاصة بعد الأزمات التي عرفها هذا القطاع على المستوى الدولي والوطني خاصا في إطار مقررات لجنة بازل 2 وعرفة دور السلطات الإشرافية فبوضع أسس الحوكمة على مستوى البنوك التي تنشط في السوق الجزائرية مما يعرف بالحوكمة الرشيدة .

حيث قام بمعالجة هذه الدراسة بتقسيم البحث إلى المحاور التالية :

- مفهوم الحوكمة في البنوك ، مبادئها وأهدافها .
- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي .
- إرساء وتعزيز الحوكمة في الجهاز المصرفي .
- العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة في البنوك.
- مدى تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية .

من النتائج المتحصل عليها :

- لا يزال تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية في مرحلته الأولية .
- تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري ان بنك الجزائر هو المسؤول الوحيد عن تنظيم ورقابة البنوك والإشراف عليها .
- على الإدارة العليا للبنوك العمومية أن تبني مبادئ الحوكمة والعمل بها وتعزيزها وهذا من أجل مواجهة الأزمات المالية وتبني مبادئ متطلبات لجنة بازل الصادرة 2006.
- تقوية عمل الإدارة من خلال تحديد واضح ودقيق للمهام والمسؤوليات وه لا تخرج عن إصلاحات التي تتبناها الحكومة .
- إن تطبيق مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة في البنوك يجب أن يمر بمسارين ، المسار الأول تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن التنظيم ورقابة المنظومة المصرفية أما في ما يخص المسار الثاني في البنوك الأخرى على مختلف أنواعها باعتبارها تلعب دورا مزدوجا في تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة من خلال كونها شركات مساهمة من الضروري أن تكون رائدة في تطبيق الحوكمة من جهة وأن تشكل البنوك احد أدوات التغيير الأساسية باتجاه إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة من قبل المؤسسات باعتبارها المزود الرئيسي لها بالأموال .

المطلب الثاني : الدراسة السابقة باللغة الاجنبية

1 – دراسة (cheninihajar and jarboui) بعنوان :

Analysis of the Impact of Governance on bank performance : Case of Commercial Tunisian Banks

هي عبارة عن مقال منشور 11 أبريل 2016 «LARTIGE» ، كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة صفاقص ، تونس

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة العلاقة بين الحوكمة والأداء في البنوك التجارية للدول النامية وخاصة الدول المتقدمة ولقد اتجهوا في بحثهم من منظور تجريبي على تأثير الحكومة من خلال بعض الآليات الداخلية على أداء البنوك ، وقام الباحثان بتجربته في تونس باعتبارها بلد نامي ويكون بإعطاء محددات الحوكمة الفعالة ، ومنه تم

تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث أجزاء الجزء الأول يكمن في نظرة عامة حول البنوك أما الجزء الثاني يوضح تحليلا وصفيا على إدارة البنك والجزء الثالث يقوم باختبار العلاقة التي بين الحوكمة والأداء في البنوك بالنسبة تونس .

حيث تم استخدام هذه الدراسة على عينة ثمانية بنوك إيداع مدرجة في البورصة ويقم هذا التحليل التجريبي للبنوك التجارية ما بين الفترة 2000-2011 ، يكون هذا التحليل بحساب العائد على حقوق الملكية وفعالية التكلفة لقياس أداء البنوك ونسب الربحية كمقياس للأداء المصرفي وقياس العائد على حقوق المساهمين لتحديد الأداء المالي للبنوك .

نتائج الدراسة ما يلي :

- غن من محددات الرئيسية للأداء المصرفي هي العوامل التنظيمية والمؤسسية مثل التنظيم أو البيئة أو جودة السوق أو هيكل السوق والانضباط وهي تعد من محددات حوكمة البنوك .
- إن جميع متغيرات الانحدار التي تميز حوكمة البنوك وضع في البنوك التجارية التونسية على العائد على حقوق المساهمين أنه له أثر سلبي في متغير حجم البنك .
- أن كلما كان البنك أصغر كلما كان أدائه جيد .
- إن كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام يساعد على زيادة المعرفة حول الأنشطة والبيئة الداخلية والخارجية في البنك .
- حجم البنك له أثر ايجابي ولكن يستهان بها على أداء المحاسبية يقاس العائد على حقوق المساهمين .

2 – دراسة (Mohammed ,Fatimoh) بعنوان :

Impact of Corporate Governance on Banks Performance in Nigeria

هي عبارة عن مجلة في الاتجاهات الناشئة في العلوم الإدارية معهد أبحاث Scholarlink ، قسم الاقتصاد والدراسات المالية ، جامعة النافورة أ أوسوغبو ، ولاية أوسون .نيجيريا .

تهدف هذه الدراسة البحثية ف تأثير حوكمة الشركات على أداء البنوك في نيجيريا ، وأدت إلى زيادة حدوث الفشل في البنوك في الفترة الأخيرة على جودة البنك من الأصول وأدت إلى الحكم الرشيد كوسيلة لتحقيق أهداف البنوك .

استخدمت في هذه الدراسة على البيانات الثانوية المدققة التي تم الحصول عليها من التقارير المالية لتسعة (09) بنوك لمدة 10 أيام للسنوات (2001-2010) ، حيث تم استخدام في تحليله للبيانات على تحليل الانحدار المتعدد.

من نتائج المتحصل عليها هي :

- أن بقاء واستمرار أي قطاع مالي يعتمد على نوعية الحكم ، على الحكم من الإجراءات والإصلاحات لتعزيز وتطوير هذا القطاع .
- إطار حوكمة قوي يعزز الامتثال وعقوبة عدم الامتثال لقواعد حوكمة الشركات تصبح ضرورة حتمية .
- إن كل جهد مبذول من أجل حوكمة رشيدة وهذا يترتب عليها فعالية وجاذبية في تحسن الأداء في صارف نيجيريا .

3 – دراسة .a .basuony ,ehab k .a ,Baidhan Mohamed (2014)

mohamed , ahmed m AL–) بعنوان :

The Effect of Corporate Governance On Bank Financial Performance : Evidence From The Arabian Peninsula

هي عبارة عن مقال منشور في مجلة CorporateOwnership&Control، العدد 11 ، المجلد 2

تبحث في هذه الدراسة عن آليات حوكمة الشركات الداخلية ومتغيرات الحكم في البنك مثل حجم البنك وعمر البنك على الأداء المالي للبنك ، أن الحوكمة أصبحت من أكثر القضايا الموضوعية في العالم من أجل حماية البنوك من أي فشل قد ينجم عنه .

تضم عينة هذه الدراسة البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الدول شبه الجزيرة العربية السبعة وهي : البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة واليمن ، باستخدام البيانات لسنة 2011 ، تم الاعتماد على تحليل الانحدار (OLS) يستخدم لاختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنك .

من نتائج هذه الدراسة :

- هناك علاقة كبيرة بين حوكمة الشركات وربحية البنك .

- العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركة لا تزال غير راسخة وأن تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنك في البلدان النامية لا تزال محدودة نسبيا .
- حوكمة الشركات في البلدان الناشئة الاقتصادية ذات أهمية حاسمة حيث تم تعقد البنوك وضع مهيمن بشكل كبير في المجال المالي ، ان البنوك هي المحرك الرئيسي للنمو والأكثر أهمية في مصدر التمويل للشركات .
- أن للبنوك دور رئيسي في الدفع والادخار لذلك فإن إدارة البنك أمر بالغ الأهمية .
- تقلص دور التنظيم الاقتصادي مما يؤدي من مدري البنوك إلى توفير الحرية في كيفية تشغيل بنوكهم .
- تتطلب من اقتصاديات الدول الناشئة المزيد من آليات الحكم الفعالة والرشيدة وتكون أقوى من نظرائهم الغربيين .
- اتخذت معظم دول مجلس التعاون الخليجي الإجراءات اللازمة أن يكون لديك قطاع مالي قوي قائم على الشركات المالية الراسخة ، من أجل مواكبة ذلك مع التطورات الدولية .

4 – دراسة (AsmaAhmed , 2010) بعنوان :

Bank In Does Corporate Governance Affect Performance Of How Palestine ?

وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال بكلية الإدارة ن جامعة باث .

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر في العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء البنوك العاملة في فلسطين وكيف تؤثر عادات وسياسات حوكمة الشركات على نمو وربحية البنوك ، وتعتزم الدراسة الكشف عن تأثير جنسية البنك على هذه العلاقة من منظورين بشكل عام ثم تفرق بين البنوك الوطنية والبنوك ذات الملكية الأجنبية والإقليمية ، وأخيرا تحاول الدراسة إلقاء الضوء على أي من ممارسات حوكمة الشركات لها تأثير كبير على أداء البنوك .

تستهدف الدراسة عينة من جميع البنوك العاملة في فلسطين ، المساومة من 22 بنك ، 11 منها عبارة عن بنوك وطنية الباقي هو 11 مصرفا إقليميا لها فروع تعمل في فلسطين ، العينة هي 18 بنك التي كانت البيانات المتعلقة بالأداء المالي ومؤشرات حوكمة الشركات بالاعتماد على النسب المالية ، وهي ROA ، التحليل الإحصائي المطبق هو انحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) يتم التحقق من بيانات السلسلة باستخدام لوحة الانحدار .

من نتائج هذه الدراسة هي :

- إن مهارات مجلس الإدارة لها علاقة سلبية مع الأداء .
- إن وجود الرئيس التنفيذي في البنك يرفع الأداء وهو ما يتسق مع مبادئ حوكمة الشركات التي تعزز وجود رئيس مجلس الإدارة من قبل الرئيس التنفيذي ، لحماية مصالح المساهمين .
- غن البنوك الأجنبية لديها أداء أفضل من البنوك الوطنية ، لأنها أكثر انفتاحا على الأسواق الخارجية الأجنبية وليس تقتصر على توقعات السوق المحلية ، وهذا قد يشير غلى أن أداء الأسواق الأجنبية أفضل مما يترتب عليها قاعدة استثمارية أوسع ، والوصول إلى التمويل والائتمان أسهل .
- ينبغي لإدارة البنوك الوطنية والأجنبية إتباع مبادئ حوكمة الشركات السليمة لضمان الشفافية والمساءلة من خلال عملية التشغيل اليومية والإجراءات مع العملاء وتحسين الأداء .
- اختيار أعضاء مجلس الإدارة بعناية ، يتعين على البنوك القيام بذلك تحسين دور مجلس الإدارة ، لأنه له أهمية كبيرة في وضع سياسات وأهداف البنوك وتوفير الرقابة على الإدارة .

المطلب الثالث : أوجه الاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سوف يتم طرح في هذا المطلب أهم الفروقات التي تختلف بين الدراسات السابقة والدراسة التي قمنا بها أي الحالية وتتمثل أوجه الاختلاف في :

جاءت الاختلاف الأساسي لهذه الدراسة على الدراسات الأخرى في الطرح الذي تم تقديمه لمختلف الفرضيات حيث لديها خصوصية مميزة ، فقت تم طرح فرضيات حول إمكانية وجود الحوكمة في البنو ك عينة الدراسة ومن ثم تم فرض وجود علاقات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية بين كل عنصر من عناصر الحوكمة مع الأداء المالي لهذه البنوك محل الدراسة .

تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة أنه تم الاعتماد على الاستبيان على غرار الدراسات السابقة التي اعتمدت عليه ، حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى عديد المحاور الخاصة بالحوكمة مثل الإفصاح والشفافية ومحور مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة ومحور خاص بالمراقبة والتدقيق المالي كونها عناصر أساسية في الحوكمة المصرفية ، ومحور آخ خاص بالأداء المالي في البنوك حيث تم الاستفسار على الوضعية المالية للبنك من خلال التركيز على الربحية والعائد على حقوق الملكية ودرجات السيولة في البنك .

كذلك ما ميز هذه الدراسة أنها اعتمدت على الأدوات الإحصائية المختلفة لم يتم تناولها في مختلف الدراسات حيث سيتم التطرق إلى دراسة علاقة الارتباط الخطي بين الحكومة المصرفية بمختلف عناصرها الأساسية

المذكورة سابقا في البنوك محل الدراسة والأداء المالي بها كونه متغير تابع ، ومن ثم دراسة النموذج الخاص بالانحدار لكل عنصر من عناصر الحوكمة والأداء المالي في هذه البنوك محل الدراسة .

جاء الاختلاف الآخر لهذه الدراسة في البلد محل الدراسة أو الذي تنتمي إليه عينة الدراسة حيث أجريت على عينة من البنوك لولاية ورقلة بكونها ولاية كبيرة تحتوي على عدد مقبول من البنوك وكذلك هي البلد محل الإقامة ، هذا م جهة ومن جهة أخرى الاختلاف يكمن في فترة الدراسة التي تم القيام بها على هذه العينة والتي كانت في حدود النصف الأول من سنة 2019.

خلاصة الفصل

تشكل الحوكمة المصرفية بمجموعة من القواعد والأسس ومختلف أنواع الرقابة من أجل تفادي الأزمات والحد منها في البنوك وهذا لحماية حقوق المساهمين وهذا عبر إدارة رشيدة وسليمة وتتبع قواعد وممرسات محكمة مثل الشفافية والإصلاح وعليه الاعتماد على حوكمة جيدة داخل البنوك مما يؤدي إلى رفع مستويات الأداء وزيادة المنافسة وتحقيق الأهداف المسطرة وهذه عن طريق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية داخل البنك لكشف مختلف الأخطاء وتصويبها ومكافحتها من أجل حماية مصالح الإطراف المختلفة في البنك وخاصة رفع من الأداء المالي في البنك وضمان سلامة النظام المالي .

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لدور الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة

تمهيد:

من خلال الدراسة النظرية للحكومة المصرفية التي تعتبر أهم الركائز التي تعتد عليها البنوك إلي لسلامتها،و أيضا الركيزة الأساسية في القطاع المصرفي ككل، و تكمن أهمية الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالبنك من أهداف و تحديد احتمال تعرض للمخاطر و أن هذه الآليات التي تتوقف عليها الحوكمة من أجل أداء مالي جيد في البنك للمحافظة عليها و استمراريته.

و منه نعرض في هذا الفصل الذي قسم إلى مبحثين في ما يخص المبحث الأول الذي يتضمن أهم الإجراءات المنهجية للدراسة التي تقوم عليها الدراسة من متغيرات و فرضيات الدراسة، و العينة و مجتمع و حدود الدراسة و هذا ما يخص المطلب الأول، و أيضا أهم أساليب جمع البيانات فيما يخص المطلب الثاني، أما المطلب الثالث تناول الأساليب الإحصائية المستخدمة في الاستبيان. أما المبحث الثاني الذي بعنوان تحليل نتائج الاستبيان حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تحليل الخصائص العامة، و المطلب الثاني إلى تحليل نتائج الاستبيان عبر المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجميع محاور الدراسة، أما المطلب الثالث الذي حول اختبار الفرضيات عبر معامل الارتباط بيرسون، و المطلب الرابع اختبار الفرضية الرئيسية و تطبيق معادلة الانحدار البسيط.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

سوف يتم تناول في هذا المبحث عرض لمنهجية الدراسة من أجل تحقيق أهدافها التي تم القيام بها و المتمثلة في " دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية ـ دراسة عينة من البنوك التجارية لولاية ورقلة " لذا سوف يتضمن هذا المبحث أهم الأساليب المنهجية من متغيرات و فرضيات و عينة و مجتمع و حدود الدراسة، ثم أساليب جمع البيانات ونموذج الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

ككل دراسة يجب معالجتها هناك العديد من المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة التي تهدف الدراسة إلى تحديد و دراسة تلك المتغيرات، و من خلال ذلك يتم صياغة الفرضيات المتعلقة بالدراسة، و كذا ذكر كل من مجتمع و عينة الدراسة.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع محل البحث فإن الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها تشمل على متغيرات مستقلة و متغير تابع و المتمثل في:

- **المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل في الحوكمة المصرفية و مدى تطبيقها في البنوك باعتبار أن الحوكمة في البنوك هي " الأساليب التي تدار في البنك من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا التي تحدد الأهداف و إدارتها و الالتزام بالقواعد السائدة بما يحقق حماية مصالح المساهمين " و المتمثلة في :

* الإفصاح و الشفافية،

* مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة،

* المراقبة و التدقيق المالي.

- **المتغير التابع:** حسب عنوان الدراسة المعرف ب " دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية " فإنه يوجد متغير تابع و المتمثل في الأداء المالي في البنوك التجارية و هو مدى بلوغ الأهداف المالية باستخدام الأمثل للموارد المالية، و تم تقييم الأداء المالي بتركيز على نسب الربحية كمؤشر لنجاح البنك، و العائد على حقوق الملكية، و نسب السيولة، و نسب ملائمة رأس المال.

الفرع الثاني: فرضيات الدراسة

تم القيام بصياغة الفرضيات التي سيتم الإجابة عنها بناءا على إجابات أفراد العينة، للوقوف على مدى تطابق وجهات النظر المعبر عنها من خلال الفرضيات مع توجهات وآراء العينة، وعليه إن الفرضيات التي تم صياغتها من البداية في هذه الدراسة على شكل الفرضية الصفرية، ومن ثم الفرضية البديلة لها حتى يتسنى اختبار صدق الفرضية ومن ثم قبولها أو رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة.

وعليه كانت فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية: –الفرضية الصفرية H_0:لاتوجد علاقة ذات دلابة إحصائية بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

الفرضية البديلة H_1:توجد علاقة ذات دلابة إحصائية بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: الفرضية الصفرية H_{10}:إن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى فوق المتوسط.

الفرضية البديلة H_{11}: إن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى ضعيف.

الفرضية الثانية: الفرضية الصفرية H_{20}:لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

الفرضية البديلة 21 : **توجد علاقة ذ** ات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

الفرضية الثالثة: الفرضية الصفرية H_{30}:لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

الفرضية البديلة H_{31}:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

الفرضية الرابعة–الفرضية الصفرية H_{40} :لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والتدقيق المالي مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

الفرضية البديلة 41 : توجدعلاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والتدقيق المالي مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

مما سبق يمكن تحديد النموذج الإفتراضي والذي على أساسه سيتم معالجة الفرضيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة ومنه الوصول إلى النتائج التي قد تدعم أو تنفي تلك الإفتراضات، وعليه تم الإعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة للحوكمة المصرفية المتمثلة في "الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، الرقابة والتدقيق المالي"، وعلى المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة حيث تم نسبه إلى نسب الربحية ونسب السيولة والعائد على حقوق الملكية وملاءة رأس المال.

ومنه سوف يكون نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (02–01): نموذج الدراسة:

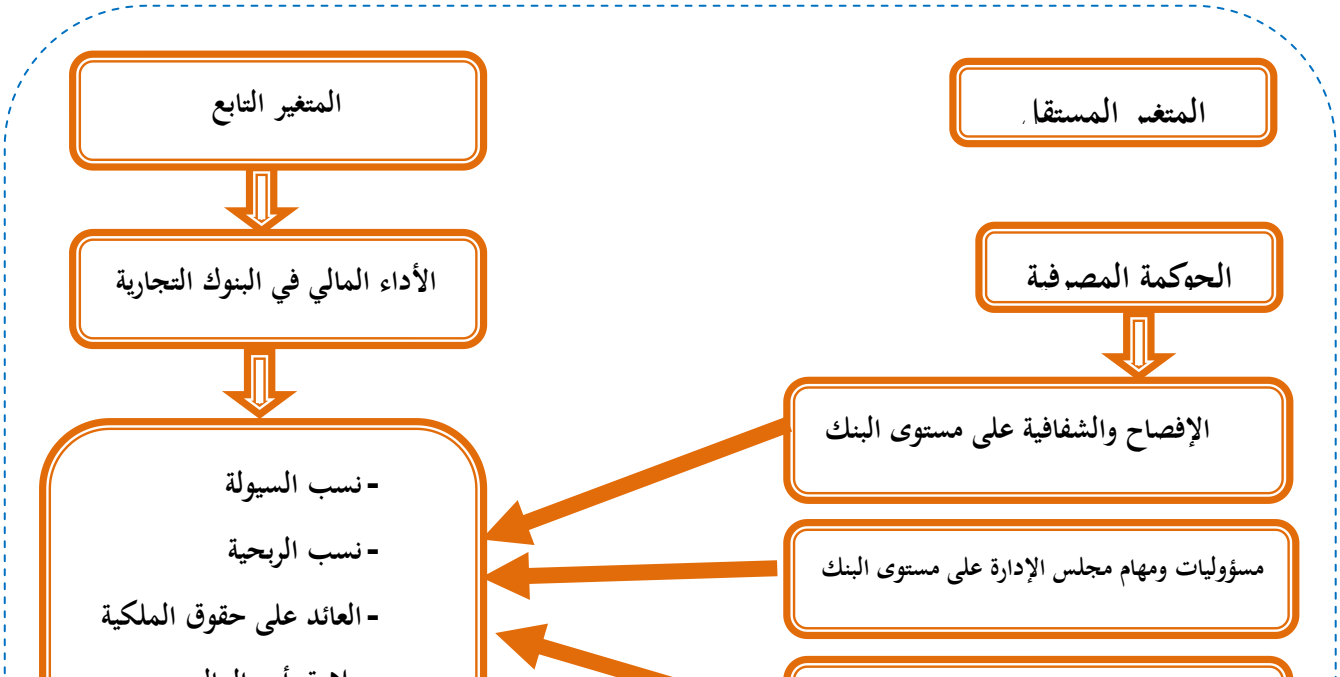

تدقيق المالي

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على معطيات الدراسة

الفرع الثالث: حدود الدراسة، المجتمع و العينة

هي مجموعة من المعلومات يجب أن يحددها الباحث بدقة قبل الشروع في بحثه لكي يتسنى له أنه لا يخرج على الإطار لها و من بين هذه الأطر نجد الحدود الخاصة بالدراسة و كذلك مجتمع الذي ستجرى عيه الدراسة و من ثم العينة التي سيتم أخذها من هذا المجتمع المحدد مسبقا و في ما يلي سيتم تحديد كل إطار من هده الأطر على حدى:

1. حدود الدراسة: لكي تكون الدراسة في سياقها المناسب ضمن حدود معينة منها ماهو موضوعي و منها ما هو متعلق بالزمان و المكان و التي سيتم عرضها في ما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** هو عبارة عن الإطار المكاني ال\ي تمت فيه الدراسة حيث كان على مستوى الجزائر و الأخص ولاية ورقلة و ذلك بالتطرق إلى العديد من البنوك لتكون الدراسة أدق و أشمل، حيث تم توزيع الاستبيان في كل من (تقرت، ورقلة)،
- ✓ **الحدود الزمنية:** هي الشهر التي تم خلالها توزيع الاستمارات و استلامها و معالجة البيانات التي تم الحصول عليها، و هي من شهر أفريل إلى جوان من سنة 2019,؛
- ✓ **الحدود البشرية:** تستند في هذه الدراسة الآراء و إجابات مدير و أصحاب المصلحة و المحاسبين في البنك الذين تربطهم علاقة بمتغيرات الدراسة؛
- ✓ **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة أساسا بموضوع دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية.

1. مجتمع الدراسة:

الدراسة التي سيتم التحضير لها تتعلق بمجموعة معينة والتي يطلق عليها مجتمع الدراسة، فلا يمكن أن تكون هذه الدراسة لديها معنى إلا إذا كانت تتعلق بتحديد المجتمع بدقة حتى يتم استخراج النتائج و اختبار الفرضيات بشكل جيد.

من اجل تحديد مجتمع الدراسة ثم الاعتماد كحد أدنى أن يكون الشخص المستجوب مدير البنك أو رئيس مصلحة أو محاسب في البنك التجاري وذلك حتى يتسنى قبوله في المشاركة ضمن عينة الدراسة، و يتكون مجتمع الدراسة من مجموع الأفراد الذين لهم علاقة بالجانب المالي و المحاسبي و العاملين في الوكالات و المديريات الجهوية لستة بنوك تجارية جزائرية متواجدة و عاملة في ولاية ورقلة.

2- عينة الدراسة:

نظرا لوجود صعوبة في تحديد حجم مجتمع الدراسة بدقة ثم تحديد عينة عشوائية قوامها 60 موظف في قطاع البنوك بولاية ورقلة من مختلف أفراد المجتمع محل الدراسة،حيث تم القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة عليهم وقد أمكن من تحديد حصر لمختلف هذه البنوك الناشطة لولاية ورقلة و التي عددها ستة بنوك وقد كانت كما يلي :

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- بنك الجزائري الخارجي BEA
- بنك الوطني الجزائري BNA
- بنك التنمية المحلية BDL
- قرض الشعبي الجزائري CPA
- بنك السلام SALAM

وبعد توزيع 60 استبانه على جميع أفراد العينة حيث تم استرداد49 استبانه صالحة و خاضعة للدراسة بعد استبعاد الاستبيانات الملغاة نظرا لعدم توفر الشروط المطلوبة منها والتي كان عددها 3 استبيانات،و لقد تم

الاهتمام باختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة،و ذلك بهدف التمكن من الوصول على اكبر قد ممكن من النتائج الواقعية و المفيدة لدراستنا .

المطلب الثاني : أساليب جمع البيانات و معامل الثبات

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم أساليب جمع البيانات التي تعتبر مهمة في عملية دراسة الاستبيان لتحقيق نتائج جيدة و بدقة، و مختلف المراحل التي مرت بها مع تباين مدى صلاحياتها من خلال معاملات الصدق و الثبات لبيانات الاستبيان.

الفرعالأول:أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من المصادر فقد اتبعت على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستطلاع و تم الاعتماد على دراسة الظاهرة كما توجد في الوقع و وصفها بدقة، و منه تم جمع البيانات من المصادر الأولية و المصادر الثانوية التي تتمثل فيما يلي:

1- المصادر الثانوية: تتمثل هذه المصادر الثانوية في :

-الكتب و الأبحاث و المنشورات التي تناولت موضوع الحوكمة المصرفية و موضوع الأداء المالي في البنوك التجارية و التي لها صلة بموضوع الدراسة عن قريب أو بعيد ؛

- الوسائل لجامعية التي لها صلة بموضوع الدراسة؛

-الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية؛

- الاستفادة من الجانب النظري لموضوع الدراسة الحالية في وضع وتصميم فقرات الاستبيان؛

- الاعتماد على الفرضيات الرئيسية التي تتضمنها الدراسة لصياغة الاستبيان.

2- المصادر الأولية: و تتمثل المصادر الأولية للدراسة في استخدام الاستبانة كأداة رئيسية و مصدر أساسي للمعلومات فيما يتعلق بموضوع الدراسة "دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية لولاية ورقلة-" حيث تم توزيعها على مجموعة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة التي تعتبر محل الدراسة؛

حيث تم القيام بتطوير استبانة لغايات جمع البيانات الأولية للدراسة، وتم الأخذ بعين الإعتبار شمول الاستبانة بالعناصر و المفردات التي تجعلها قادرة على قياس دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة المتمثلة في:

- ✓ دراسة بلال فايق العابدي بعنوان:"اثر فاعلية حاكمية الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان" حيث قام بإعداد الاستبانة و التي غطت أربعة معايير رئيسية في إعداد الاستبيان وهي الإفصاح و الشفافية، و مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة،و حقوق المساهمين و المعاملة العادلة بينهم، و دور أصحاب المصالح الأخرى و أثرها على الأداء المالي لشركات المدرجة في بورصة عمان.
- ✓ دراسة سمية عبد الحق بعنوان:"اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية- دراسة عينة من البنوك التجاري- حيث قامت بإسقاط الاستبيان على مجموعة من الوكالات البنكية و توزيعه على الموظفين في البنوك الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة حول ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة و أثرها في تحسين أداء حيث تم استخدام البيانات و الأدوات الإحصائية و كذلك العمل برنامج SPSS.

من خلال هذه الدراستين تم إجراء تعديلات اللازمة بما يتناسب مع مجتمع الدراسة و الموضوع الخاص بالدراسة الحالية و التأكد من الصياغة السليمة لها و عرضها على المحكمين و إجراء التعديلات اللازمة حيث أصبح شكله النهائي كما في الملحق رقم 1،حيث تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين و المتمثل في :

الجزء الأول:يتضمن ستة أسئلة حول البيانات العامة و الوظيفية لموظفي البنوك التجارية محل الدراسة، و تتمثل هذه البيانات في: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي، اسم البنك الذي يعملون فيه.

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء على سبعة و عشرون سؤالا حول موضوع الدراسة ، و يحتوي على أربعة محاور هي كالتالي:

المحور الأول: متعلق هذا المحور بالشفافية و الإفصاح على مستوى البنك المتضمن ستة أسئلة،

المحور الثاني: متعلق بمسؤوليات و مهام مجلس الإدارة على مستوى البنك و يحتوي على سبعة أسئلة،

المحور الثالث: المتمثل في الرقابة و التدقيق المالي و تضم خمسة أسئلة،

المحور الرابع: يحتوي على العناصر المتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية حيث تضم ثمانية أسئلة،

الفرع الثاني:معامل الثبات

الثبات في العموم هو مدى استقرار النتائج عبر فترة زمنية و كذا مدى ثبات هذا الاستقرار من فترة زمنية إلى فترة أخرى، و هناك العديد من معاملات الثبات و نذكر أربعة طرق شائعة و هي:

- ✓ ثبات التناسق الداخلي في الأداة.
- ✓ ثبات التجزئة النصفية،
- ✓ ثبات التطبيق و إعادة التطبيق،
- ✓ ثبات الصور المتكافئة،

و في دراستنا من أجل استخراج معامل الثبات تم استخدام طريقة " ثبات التناسق في الأداة " **و** يعني بها ثبات و ارتباطالفقرة بباقي فقرات الاستبيان حيث تم تطبيق معادلة كرونباخ آلفا على جميع مجالات الدراسة.

جدول رقم (02 – 01) : قياس الثبات لمعادلة كرونباخ

عدد الفقرات	معامل الثبات الفاكرونباخ
	Alpha de Cronbach
26	**0.712**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

نلاحظ من الجدول أعلاه انه تم حساب كل فقرات الاستبيان، و تبين نتيجة إلى أن قيم معامل ألفا – كرونباخ لفقرات الاستبيان المعتمدة في البحث كان معامل الثبات يساوي 0.712، و هو معامل ممتاز يبرهن على صلاحية الاستبيان، أي كلما كانت قيمة ألفا قريبة من الواحد دلت على وجود ثبات عالي، و بالتالي يمكن

القول بأن فقرات الاستبيان المستخدمة تتميز بالثبات، و من ما سبق ذكره و بعد التأكد من صدق و ثبات فقرات الاستبيان، يصبح صالح للتطبيق على عينة الدراسة.

المطلب الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق الدراسة المتمثلة في " دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية " و تحليل البيانات التي تم تجميعها عن طريق الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من الأفراد العاملين في البنوك التجارية بولاية ورقلة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة و تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**statisticalpackge for Social Sciences**)و التي يرمز لها باختصار (**SPSS20**)، وذلك بعد أن تم ترميز المعلومات المقدمة في الاستبيان و إدخال البيانات التي تم الإجابة عليها من طرف مجتمع الدراسة في الحاسوب الآلي، لتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا و العليا) المستخدمة في محاور الدراسة، كما تم وضع سلم ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدللا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، و ذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، كما هو موضح بمقياس الإجابة على سلم ليكرت الثلاثي:

الجدول رقم (02 – 02): سلم ليكرت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر :من إعداد الطالبة

تم حساب المدى (3 – 2 =1)تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة أي (3/2=0.66)،و بعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس و هي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية،وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

- ✓ من [1.00-1.66]: يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة بإختلاف المحور المراد قياسه؛
- ✓ من [1.67-2.33]: و يمثل (محايد) نحو كل عبارة بإختلاف المحور المراد قياسه؛
- ✓ من[2.34-3] : ويمثل (موافق) نو كل عبارة بإختلاف المحور المراد قياسه.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد الدراسة،و تحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة،كما تم حساب معامل سيبرمان

"ر"(**Sperman Corrélation Coefficient**) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحاور الذي ينتمي إليه،و معامل ألفا كرونباخ(**Alpha Cronbach**) لقياس ثبات أداة الدراسة.

وبعد ذلك يتم حساب الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسط الحسابي(Mean)و ذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد العينة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي؛
2. استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات مغيرات الدراسة،و لكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي؛
3. حساب معامل الارتباط سبيرمان الذي يدرس العلاقة بين المتغيرات الرتيبة غير البرامترية و ذلك من أجل العلاقة و التحقق من فرضيات الدراسة؛
4. ثم حساب نموذج الانحدار الخطي البسيط (Leaner Régression) للتحقق من بناء نموذج الدراسة، و يهدف هذا الأسلوب إلى أيجاد العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع،و لذلك تم الاعتماد على هذا الأسلوب لأغراض تحديد أكثر لدور الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة و ذلك طبقا لقيمة معامل التحديد (R2)المفسر لمدى المساهمة النسبية لهذه المحددات طبقا لقيمة (T-test) عند مستوى معنوية محدد مسبقا في العادة يكون α=0.05.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

عن طريق الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها و المتعلقة بدور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة ورقلة، في هذا المبحث سيتم التطرق إلى النتائج المتوصل إليها من تحليل الاستبيان و اختبار الفرضيات و في ما يلي نتطرق إلى تحليل الخصائص العامة، تحليل نتائج الاستبيان، اختبار فرضيات الدراسة، اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة،اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

المطلبالأول:تحليل الخصائص العامة

في هذا المطلب سوف يتم عرض و تحليل المعلومات العامة بأفراد عينة الدراسة التي تتكون من 49 موظفا و موظفة في البنوك التجارية بولاية ورقلة، حيث الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة تبعا للمعلومات العامة.

الجدول رقم(02-03) :توزيع أفراد العينة

المتغير	المستوى	التكرار	النسب المئوية

الجنس	ذكر	30	61.2
	أنثى	19	38.8
	المجموع	49	100
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	7	14.3
	من 30 إلى 45 سنة	29	59.2
	من 46 سنة فأكثر	13	26.5
	المجموع	49	100
المؤهل العلمي	ليسانس	33	67.3
	ماستر	14	28.6
	دراسات عليا	2	4.1
	المجموع	49	100
التخصص العلمي	إدارة أعمال	10	20.4
	مالية ومحاسبة	15	30.6
	بنوك	15	30.6
	تخصصات أخرى	9	18.4
	المجموع	49	
المنصب الوظيفي	مدير	6	12.2
	رئيس مصلحة	36	73.5
	محاسب	7	14.3
	المجموع	49	100
اسم البنك	BADR	8	16.3
	CPA	18	36.7
	BEA	10	20.4
	BNA	4	8.2
	BDL	4	8.2
	SALEM	5	10.2
	المجموع	49	100

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات spss.

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

1 -**بالنسبة للجنس:** نلاحظ من الجدول السابق أن فئة الذكور التي تمثل نسبة 61.2% بالمئة أكثر من فئة الإناث المقدرة بنسبة 38.8% العامة في البنك محل الدراسة،

2 -**بالنسبة للفئة العمرية:** النسبة الأكبر من حيث السن لأفراد العينة هي الفئة العمرية ما بين 30 سنة إلى 45 سنة بنسبة 59.2 %هي أكثر فئة عاملة في البنوك و ثم تضاف إليها الفئة التي من 45 سنة فأكثر التي يقدر بنسبة 62.5 %، يعني أن الوكالات البنكية تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب التي تتميز بالحيوية و ديناميكية أكبر،

3 – بالنسبة للمؤهل العلمي: نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة موظفين هم المحصلين على شهادة ليسانس تقدر بنسبة 67.3% ثم يليها الموظفين الذين يحملون شهادة الماستر التي تقدر ب 28.6، و دراسات العليا التي تقدر بنسبة 4.1 % و من هنا نستنتج أن أكبر نسبة عاملة في البنوك التجارية لولاية ورقلة هم الموظفين الحاصلين على شهادة ليسانس.

4 – بالنسبة للتخصص العلمي: من خلال الجدول السابق نلاحظأن أفراد عينة الدراسة الذين

تخصصهم مالية و محاسبة، و بنوك تقدر نسبتهما بـ: 30.6% و من ثم تليها إدارة الأعمال التي تقدر بـ: 20.4 % و من ثم تخصصات أخرى تقدر بـ: 18.4 %، و منه نستنتج أن البنوك تفضل الموظفين المتحصلين على شهادة ليسانس في تخصص البنوك أو في تخصص مالية ومحاسبة

5 – بالنسبة للمنصب الوظيفي : نلاحظ من خلال الجدول أن منصب رئيس مصلحة هي الأكثر نسبة حيث تقدر ب 73.5 %وتليها منصب محاسب تقدر بنسبة 14.3 % وثم منصب المدير الذي قدر ب 12.2 بالمئة،

6 -بالنسبة لاسم البنك الذين يعملون فيه: من خلال الجدول نلاحظ أن البنك الذي تم الحصول فيه على أكبر نسبة هو القرض الشعبي الجزائري CPA حيث قدر بنسبة 36. 7%و من ثم بنك الجزائر الخارجي BEA الذي قدر بـ: 20.4%، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي قدر بـ:16.3 **و** بنك السلام بـ: 12.2**%** بينما أقل نسبة هي بنك الوطني الجزائري BNA **و** بنك التنمية

المحليةBDLحيث قدرت نسبتهما بـ: 8.2% و منه نستنتج أن القرض الشعبي الجزائري أكثر البنوك التي تعتمد على تطبيق الحوكمة في معاملاتها داخل البنك.

و منه نستنتج مما سبق أن البنوك التجارية في ولاية ورقلة تجد الفئة العمرية الشبانية التي تكون ما بين 30 إلى 45 سنة و يكونون أغلبيتهم متحصلين على شهادة ليسانس في تخصص مالية و محاسبة، أو تخصص بنوك أي في مجال العمل الذي يقوم به داخل البنك بناءا على ما هو متحصل عليه من شهادة في إطار عمل البنوك ، الذين أغلبيتهم يحتلون منصب رئيس مصلحة في البنك التجارية لولاية ورقلة و هذا ما تم استنتاجه بناءا على إجابات الموظفين في البنوك بالنسبة لتحليل المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل عبارات الاستبيان المتعلقة بالمحاور الخاصة بالحوكمة المصرفية و محور الخاصة بالأداء المالي في البنوك التجارية عن طريق حساب المتوسطات الحسابي و الانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة و إعداد تحليل لكل النتائج.

الفرعالأول:المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجميع فقرات الإفصاح والشفافية على مستوى البنك

و يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات الإفصاح و الشفافية فيما يلي:

الجدول رقم (02 – 04): المتوسطات الحسابية لفقرات الإفصاح و الشفافية

التسلسل	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإجابة
1	تعد الشفافية والإفصاح في البنوك ضرورية للحوكمة السليمة والرشيدة	2.8163	0.527	موافق
2	يتم إيصال المعلومات المتعلقة بالقرارات المتخذة من قبل المديرين للمساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب	2.81633	0.391	موافق
3	يعتبر الإفصاح في البنوك ضروريا لتحقيق الإنضباط والرقابة الشفافة	2.8571	0.408	موافق
4	لدى البنك صفحة إلكترونية وتحدث بشكل دائم بعنوان"الإفصاح عن التقارير الدورية والسنوية"	2.3469	0.751	موافق
5	يتم الإفصاح عن هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين	2.1224	0.725	موافق
6	يوجد لجنة التدقيق في البنك للمحافظة على نزاهة القوائم المالية	2.6122	0.671	موافق
	جميع فقرات المتعلقة بالإفصاح والشفافية	2.5952	0.311	موافق

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكبر متوسط حسابي لمحور الإفصاح و الشفافية على مستوى البنك المقدر بـ: 2.8571 هي العبارة رقم 03 و التي تنص على أنه " يعتبر الإفصاح في البنوك ضروريا لتحقيق الانضباط والرقابة الشفافة"، و من ثم تأتي العبارة رقم 02 و التي تنص " يتم إيصال المعلومات المتعلقة بالقرارات المتخذة من قبل المديرين للمساهمين و أصحاب المصالح في الوقت المناسب " ثم العبارة رقم 01 " تعد الشفافية و الإفصاح في البنوك ضرورية للحوكمة السليمة و الرشيدة" و بعدها العبارة رقم 06 و التي تتضمن " يوجد لجنة التدقيق في البنك للمحافظة على نزاهة القوائم المالية " و قد كانت إجابة الموظفين على جميع فقرات المحور بشكل موافق ماعدا العبارة 05 التي تتضمن " يتم الإفصاح عن هيكل و مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة و المديرين و اللجان و هيكل الحوافز و سياسات الأجور للعاملين " التي كانت محايدة.

و قد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الإفصاح و الشفافية للمحور الأول 2.5952 وبانحراف معياري يقدر بـ: 0.311، و منه نستنتج أن البنوك التجارية لولاية ورقلة تطبق الشفافية و الإفصاح في معاملاتها داخل البنك و التي تعتبر ضرورية للحوكمة السليمة.

الفرع الثاني : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجميع فقرات مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بعبارات فقرات المحور الثاني الخاص بمسؤوليات و مهام مجلس الإدارة

الجدول رقم (02 – 05): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة

التسلسل	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإجابة
7	يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة و الإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك.	2.7959	0.499	موافق
8	مجلس الإدارة يتحقق من القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك.	2.7959	0.499	موافق
9	يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور و المكافآت تتناسب مع الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل الطويل.	2.5510	0.647	موافق

10	يعمل مجلس الإدارة على حماية حقوق و مصالح المساهمين و المودعين من خلال توجيه و رقابة المدراء التنفيذيين القائمين على إدارة عمليات البنك الداخلية.	2.6531	0.663	موافق
11	لأعضاء مجلس الإدارة حرية الوصول للمعلومات في الوقت المناسب للقيام بواجباتهم	2.7551	0.521	موافق
12	مجلس الإدارة ينظر للمخاطر التي يتعرض لها البنك و يقوم بإرادتها (تسييرها)	2.6531	0.630	موافق
13	يتأكد مجلس الإدارة و الإفصاح و من نشاطات الاتصال مع المساهمين و أصحاب المصالح و الموعدين	2.5714	0.577	موافق
	جميع فقرات المحور المتعلقة بمسؤوليات ومهام مجلس الإدارة	2.6822	0.302	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجاتSpss

من خلا الجدول السابق يتبين أن أغلبية إجابات المحور الثاني المتمثل في مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة كانت بشكل موافق، حيث قدر أعلى متوسط في هذا المحور 2.7959 في العبارة 07 " يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة و الإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك " و العبارة الثامنة التي تنص " مجلس الإدارة يتحقق من القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك "، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي قدر 2.5510 في العبارة التاسعة تنص أنه " يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور و المكافآت تتناسب مع الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل الطويل "

و قد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور المتعلقة بمسؤوليات و مهام مجلس الإدارة 2.6822 و الانحراف المعياري قدر ب 0.302، و منه فإن داخل البنك يطبق مجموعة من المهام و المسؤوليات لمجلس الإدارة في تحقيق أهدافه.

الفرع الثالث: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع فقرات الرقابة والتدقيق المالي في البنك

وتتلخص أهم فقرات الرقابة والتدقيق المالي فيمايلي:

جدول رقم(02-06): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفرات الرقابة والتدقيق المالي

التسلسل	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإجابة
14	يحتفظ البنوة ك بنظام رقابي داخلي لمراجعة كل البيانات المالي	2.9184	0.276	موافق
15	توجد مصلحة أو خلية للمراجعة الداخلية بالبنك	2.7347	0.569	موافق
16	يتم إعداد البيانات المالية عن طريق برامج ألكترونية تعتمد على مبادئ محكمة	2.6531	0.693	موافق
17	البيانات والقوائم المالية للبنك تخضع للمراجعة من طرف مراجع	2.2653	0.860	محايد

	خاجي مستقل			
18	الأجور والمرتبات في البنك تتم عن طريق سلم واضح ومحدد	2.5714	0.645	موافق
	جميع فقرات المحور المتعلق الرقابة والتدقيق	2.6286	0.369	موافق

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب إجابات الموظفين كانت بشكل موافق على جميع فقرات المحور المتعلق بالرقابة والتدقيق المالي في البنوك ماعدا العبارة رقم17 "البيانات والقوائم المالية للبنك تخضع للمراجعة من طرف مراجع خارجي مستقل" التي كانت بدرجة محايد، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي في العبارة 14التي تقول " يحتفظ البنوك بنظام رقابي داخلي لمراجعة كل البيانات المالية" بينما أدنى متوسط حسابي الذي كانت أجابات الموظفين فيه بشكل محايد وهي العبارة17.

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الرقابة والتدقيق المالي بـ 2.6286 والإنحراف المعياري قدر بـ 0.369، ومن خلال هذه الإجابات فإن البنوك التجارية لولاية ورقلة تطبق نظام الرقابة والتدقيق المالي لمراجعة الداخلية والخارجية لمختلف القوائم المالية والأصول التي تحت سيطرتها.

الفرع الرابع: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع فقرات الأداء المالي في البنوك

وتتلخص أهم نتائج فقرات المحور الرابع فيما يلي:

الجدول رقم(02-07): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات الأداء المالي

التسلسل	فقرات المحور الرابع	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	الإجابة
19	البنك يحقق أرباحا مقبولة خلال السنوات الأخيرة	2.5918	0.67449	موافق
20	البك لديه كفاءة في اتخاذ قراراته الإستثمارية من خلال الأرباح المحققة سابقا	2.5714	0.64550	موافق
21	لدى البنك القدرة على تحقيق عوائد صافية موجبة دوريا	2.6327	0.56620	موافق

22	البنك يحقق عائد على حقوق الملكية عالي دوريا يجعله في وضع مالي أفضل	2.4286	0.61237	موافق
23	يعمل البنك على جذب الإستثمارات من خلال العائد على حقوق الملكية	2.4082	0.67449	موافق
24	لدى البنك القدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة	2.6327	0.56620	موافق
25	البنك لديه القدرة على مواجهة الإلتزامات الفورية من خلال توفره على سيولة معتبرة	2.5714	0.61237	موافق
26	الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال	2.6735	0.51590	موافق
	جميع فقرات المتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية	2.5638	0.19115	موافق

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية فقرات المتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة كانت بشكل موافق من طرف الموظفين العاملين في هذه البنوك، وكان المتوسط الحسابي الأعلى مابين هذه العبارات هي العبارة رقم 26 "الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال" التي قدرت بـ 2.6735، وأن أقل متوسط حسابي هو 2.4082 في العبارة رقم 24" يعمل البنك على جذب الإستثمارات من خلال العائد على حقوق الملكية".

ومنه إن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور المتعلق بالأداء المالي في البنوك التجارية قدر بـ 2.5638 والإنحراف المعياري بـ 0.1911 حيث يمكن القول أن أغلب الموظفين المستجوبين الذين تمثلوا أساسا في المديرين ورؤساء المصالح والمحاسبين في هذه البنوك الخاصة بولاية ورقلة يبدون تقبلهم حول الأداء المالي في البنوك التي يعملون فيها، وكان الأداء المالي بدرجة أعلى من المتوسط.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة من خلال إدخال البيانات في برنامج SPSS20 على النتائج التالية من أجل عرضها وتحليلها عن طريق تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الثابت عبر معامل الإرتباط سيبرمان وعليه سيتم التطرق إلى اختبار الفرضيات وفق مايلي:

الفرع الأول: إختبار الفرضية الأولى

من خلال هذا الفرع سيتم التأكد من الفرضية الأولى والمتعلقة بمستوى تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

- **الفرضية الصفري H_{10}**: أن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى فوق المتوسط.

- **الفرضية البديلة H_{11}**:أن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى ضعيف.

الجدول رقم (02-08): فقرات الحوكمة المصرفية

التسلسل	جميع فقرات الحوكمة المصرفية	المتوسط الحسابي	الإنجراف المعياري	الإجابة
1	الإفصاح والشفافية على مستوى البنك	2.5952	0.311	موافق
2	مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة	2.6822	0.302	موافق
3	الرقابة والتدقيق المالي	2.6286	0.3696	موافق
	الحوكمة المصرفية	2.6353	0.239	موافق

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن إجابات محور مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة كانت بمتوسط حسابي أعلى يقدر بـ: 2.6822 ومن ثم المحور المتعلق بالرقابة والتدقيق المالي 2.6286 ومن بعده المحور المتعلق بالإفصاح والشفافية بـ 2.5952 وكانت بشكل موافق.

ومنه نستنتج أن أفراد عينة الدراسة في البنوك التجارية لولاية ورقلة يرون بتطبيق الحوكمة المصرفية على مستوى البنوك التي يعملون فيها من أجل تحقيق غاياته وأهدافه، ومن خلال ذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على" أن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى فوق المتوسط"، بحيث المتوسط الحسابي للحوكمة المصرفية ككل هو 2.6353 والإنحراف المعياري لها قدر بـ:0.239.

الفرع الثاني: إختبار الفرضية الثانية

من خلال هذا الفرع سيتم اختبار الفرضية الجزئية الثانية والتي تتعلق بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي للبنوك التجارية في ولاية ورقلة.

- **الفرضية الصفرية H_{20}** : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية على مستوى البنك والأداء المالي في البنوك التجارية.

- **الفرضية البديلة H_{21}**:توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية على مستوى البنك والأداء المالي في البنوك التجارية.

الجدول رقم (02-09): معامل الإرتباط سيبرمان بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي

	Coefficient de corrélation	Sig.(bilatérale)	N
الإفصاح والشفافية	**0.609**	**0.00..**	**49**
الأداء المالي	**0.609**	**0.00..**	**49**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق الذي يبين العلاقة بين الإفصاح والشفافية بين الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة نلاحظ أن معامل الإرتباط سيبرمان يساوي 0.609 وهو يدل على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة وموجبة بين الإفصاح والشفافية وبين الأداء المالي في هذه البنوك التجارية لولاية ورقلة محل الدراسة.

وتبين كذلك أن درجة المعنوية sig=0.00 هي أقل من α=0.05 والتي تدل على وجود علاقة دالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي وعليه يمكننا القول بأن نرفض الفرضية الصفرية H_{20} ونقبل الفرضية البديلة H_{21}والتي تنصعلى أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية على مستوى البنك والأداء المالي في البنوك التجارية" وذلك لدرجة حرية α=0.05.

الفرع الثالث: إختبار الفرضية الثالثة

من خلال هذا الفرع سيتم اختبار افرضية المتعلقة بوجود علاقة بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

- **الفرضية الصفرية H_{30}**: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

- **الفرضية البديلة H_{31}**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخراج معامل الإرتباط سيبرمان بين مجالي(مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، الأداء المالي في البنوك) وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-10): معامل الإرتباط بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي

	Coefficient de corrélation	Sig.(bilatérale)	N
مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة	**0.535**	**0.00..**	**49**
الأداء المالي في البنوك	**0.535**	**0.00..**	**49**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق الذي يبين العلاقة بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة في البنوك التجارية لولاية ورقلة والأداء المالي لها حيث نلاحظ أن معامل الإرتباط سيبرمان قدر بـ **0.535** وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة متوسطة بين المجالين عند درجة معنوية تقدر بـ **sig=00** وهي أقل من درجة الحرية **α=0.05**حيث تدل على وجود علاقة دالة إحصائيا، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تتضمن "توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة".

ومنه نستنتج أن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة مهمة في البنك أي الإدارة الرشيدة والسليمة وهذا يؤدي بها إلى زيادة في الأداء المالي للبنك.

الفرع الرابع: إختبار الفرضية الرابعة

من خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى إختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بوجود علاقة بين الرقابة والتدقيق المالي وبين الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

- **الفرضية الصفرية H_{40}**: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة ولجنة التدقيق المالي مع الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

- **الفرضية البديلة H_{41}** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة و التدقيق المالي مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

للتعرف على العلاقة بين الرقابة والتدقيق المالي وبين الأداء المالي في البنوك التجارية تم استخدام معامل الإرتباط سيبرمان لتوضيح دلالة العلاقة بين المحورين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

	Coefficient de corrélation	Sig.(bilatérale)	N
الرقابة والتدقيق المالي	**0.563**	**0.00..**	**49**
الأداء المالي في البنوك التجارية	**0.563**	**0.00..**	**49**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين العلاقة بين الرقابة والتدقيق المالي وبين الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة حيث قدر معامل الإرتباط سيبرمان بـ: 0.563 وهو يدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين الرقابة والتدقيق المالي والأداء المالي في البنوك. وكذلك أن درجة المعنوية قدرت بـ **sig=00**وهي أقل من درجة الحرية **α=0.05وعليه**فإنه يوجد دالة إحصائيا بحيث نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تتضمن" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والتدقيق المالي مع الأداء المالي في البنوك التجارية" وذلك بدرجة حرية0.05.

ومنه نستنتج أن الرقابة في وسط البنك من طرف المراجعين الحارجيين والداخليين مهمة في تحقيق حوكمة مصرفية جيدة وهذا من لتوفره أداء مالي جيد للبنك من أجل حماية حقوق المساهمين وحماية أصحاب المصالح من أي خطر قد تتعرض له البنك.

المطلب الرابع: إختبار الفرضية الرئيسية

من خلال هذا المطلب الذي يتمحور حول اختبار الفرضية الرئيسية التي تم صياغتها للدراسة ككل والمتعلقة بدور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة، ومنه سيتم اختبار الفرضية الرئيسية ودراسة الإنحدار البسيط لمحاور الدراسة على الأداء المالي وفق مايلي:

الفرع الأول: إختبار الفرضية الرئيسية

في مايلي سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التي تم صياغتها سابقا والتي تتعلق بوجود علاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، حيث تتضمن الفرضية الرئيسية مايلي:

الفرضية الصفرية H_0: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

وللتعرف على العلاقة الرئيسية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة وتكون عبر معامل الإرتباط سيبرمان وهذا مايوضحه الجدول التالي وأهم النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (02-12): معامل الإرتباط بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي

	Coefficient de corrélation	Sig.(bilatérale)	N
الرقابة والتدقيق المالي	0.563	0.00..	49
الأداء المالي في البنوك التجارية	0.563	0.00..	49

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك علاقة قوية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة(لولاية ورقلة)أي علاقة طردية بين المتغيرين حيث معامل الإرتباط سيبرمان قدر بـ: 0.761 ومن خلال النظر إلى مستوى المعنوية نجده **sig=00** وهي أقل من درجة الحرية **α=0.05 وهذا** يدل على وجود

علاقة ارتباط ذات الدلالة الإحصائية، ومنه يمكن القول برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة".

إن الحوكمة المصرفية من بين أهم العوامل والتي لها دور في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية وفق تطبيق مبادئها التي هي الإفصاح والضفافية، مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والرقابة والتدقيق المالي وهناك مبادئ أخرى من الأحسن تطبيقها من أجل أداء جيد داخل البنك.

الفرع الثاني: تحليل الإنحدار البسيط بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي

من خلال هذا الفرع سيتم تحليل الإنحدارالبسيط الذي يفسر العلاقة التي تم اختبارها سابقا بين المحاور المتعلقة بالحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة، وفي النموذج العام تكون معادلة الإنحداركمايلي:$\mathbf{y=\alpha x+b}$حيث يدل **y** على المتغير التابع الذي هو الأداء المالي في البنوك محل الدراسة والمتغير المستقل هو **x** الذي يعبر على الحوكمة المصرفية في هذه البنوك، المعاملات المعلمية **a** درجة تفسير الحوكمة للأداء المالي، والمعامل **b الثابت** الذي يضاف في المعادلة الخاصة بالإنحدار.

من خلال المعلومات المتوفرة من برنامج SPSS المتعلقة بتحليل الإنحدار بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة، فقد تم تلخيص أهم المعلومات الخاصة بنموذج الإنحدار البسيط كمايلي:

الجدول رقم (02-13): معادلة الإنحدار البسيط بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي

	Coefficient non standardiss[a]		t	Sig
المعلمية الثابتة	0.971	0.201	4.836	.000
الحوكمة المصرفية	0.604	0.076	7.963	.000

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات SPSS

ومن الجدول أعلاه يتبين أن $\mathbf{sig=0.000}$وهي أقل من درجة الحرية $\mathbf{\alpha=0.05}$والذي يدل على أن النموذج دال إحصائيا ويمكن الإعتماد عليه في تحديد العلاقة الرياضية التي تم تبيينها سابقا حيث كان تقدير المعلمات المتعلقة بالمتغير المستقل $\mathbf{a=0.604}$ والمعامل الثابت قدر بـ: $b=0.971$ بالتالي فإن ظهور معلمتي الإنحدار يشير إلى أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المصرفية للبنوك التجارية لولاية ورقلة في تعزيز الأداء المالي للوكالات البنكية التجارية محل الدراسة.

ومن خلال ماتقدم يمكن صياغة النموذج المقدر على المعادلة الخطي للإنحدار **y=ax + b** وعليه فإن الحوكمة كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع تترجم النموذج السابق كمايلي: **y=0.604x + 0.971**

من خلال ماسبق يمكن القول أن السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تعزيز الأداء المالي للوكالات البنكية التجارية لولاية ورقلة والتي كانت BADR,BNA,CPA,SALEM,BDL وهو الشيئ الذي يؤكد صحة الفرضية الرئيسية التي تم إثباتها سابقا.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل الذ تمت فيه الدراسة الميدانيةو الخاصة بدور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية ورقلة حيث تم توزيع الإستبيانات على موظفي البنوك العاملين في مناصب المدير، رئيس مصلحة، محاسب وقد قاموا بالإجابة عليها حيث بلغ عدد الإستبيانات الصالحة للدراسة 49 استبانة التي كانت تحمل أربعة محاور، حيث المحاور الثلاثة الأولى تابعة للحوكمة المصرفية والمحور الرابع التابع للأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة محل الدراسة.

حيث كان هدف هذا الإستبيان هو توضيح العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية ومايترتب عليها من آليات داخلية وخارجية يجب اتباعها وتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية المتمثلة في الشفافية والإفصاح، ومسؤوليات ومهام مجلس الإدارة وأيضا الرقابة والتدقيق المالي لها دور فعال في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية، وقد نقول أن مختلف الفرضيات التي تم دراستها كانت بشكل موافق وإيجابية.

الخاتمة

إن الإهتمام الذي حظيت به الحوكمة من طرف الإقتصاديين وخاصة بعد الأزمات المالية العالمية2008 التي مست كل القطاعات وخاصة القطاع المصرفي حيث أدى إلى العديد من المخاطر وسوء التسيير، ولهذا تم تعاظم لأهمية الحوكمة في الشركات والمؤسسات وخاصة في البنوك، حيث أن تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع البنكي وفق تطبيق مبادئ التي تشمل كل من الإفصاح والشفافية وأيضا مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة...الخ، ومنه فإن الحوكمة الجيدة والسليمة في البنوك التجارية لها دور فعال في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الأهداف التي يسعى من أجلها.

نتائج اختبار الفرضيات

في بداية هذه الدراسة اقترحنا مجموعة من الفرضيات قمنا باختبارها في الدراسة الميدانية، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

الفرضية الأولى: تم تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى فوق المتوسط.

وهي عبارة عن فرضية محققة فإن البنوك التجارية في ولاية ورقلة تطبق الحوكمة المصرفية نظرا لاجابات الموظفين الذين يعملون في البنوك التجارية التي تعتبر محل الدراسة التي كانت بشكل موافق على كامل الحوكمة، ومنه فإن البنوك التجارية تطبق الحوكمة المصرفية من أجل تحسين الأداء من خلال الممارسات السليمة داخل البنك.

الفرضية الثانية: توجد علاقة دالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية في البنوك محل الدراسة والأداء المالي لها كأحد آليات الحوكمة في البنوك التجارية لولاية ورقلة بدرجة متوسطة.

وهي عبارة عن فرضية صحيحة وهذا ماتم استنتاجه في علاقة الإرتباط بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي عبر معادلة سيبرمان، ومنه فإن البنوك التجارية تعتمد على آلية العمل داخل البنك على الإفصاح والشفافية في معاملاتها وهذا من أجل حوكمة جيدة وسليمة في البنك وتحقيق أداء مالي جيد.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة دالة إحصائيا بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة كأحد آليات الحوكمة.

تعتبر صحيحة هذه الفرضية التي كانت من النقاط الأساسية التي يجب تطبيقها في البنوك التجارية على أن مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة لها علاقة طردية مع الأداء المالي في البنوك التجارية، ومنه فإن مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مهم في صياغة الإستراتيجيات في حماية البنك وتحقيق أداء مالي جيد.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة دالة إحصائيا بين الرقابة والتدقيق المالي كأحد آليات الحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.

هذه الفرضية صحيحة حيث أنه توجد علاقة طردية بين الرقابة والتدقيق المالي مع الأداء المالي في البنوك التجارية وهذا ماتم استنتاجه من خلال معادلة سيبرمان، ومنه فإن مجلس الإدارة يقر على الرقابة والمراجعة داخل البنك سواء محاسبية وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها والرقابة الداخلية والخارجية في البنك من أجل سلامته.

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة دالة إحصائيا بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة .

وقد جاءت هذه الفرضية صحيحة من خلال الدراسة التطبيقية وعلاقات الإرتباط بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي للبنوك محل الدراسة وجدت العلاقة الطردية الموجبة، ومن خلال دراسة الإنحدار البسيط وجد أنه مانسبته ّ0.57%من تغييرات الأداء المالي يفسره التغير في الحوكمة المصرفية.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية سوف نعرض أهم النتائج المتمثلة في:

- ✓ الحوكمة في القطاع المصرفي يعتبر مهمة من أجل حماية البنوك والمؤسسات المالية من أي مخاطر قد تتعرض إليها أو سوء في التسيير.
- ✓ يتوقف نجاح الحوكمة المصرفية على دور الفاعلين الأساسيين بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي.
- ✓ تتطلب الحوكمة المصرفية جزء كبير من الإفصاح والشفافية في عملياتها من الناحية المحاسبية والمراجعة داخل البنك لمختلف الأعمال الإدارية لتجنب الفساد وسوء التسيير الذي يؤدي إلى إهمال موارد البنك وضعف في القدرة التنافسية.
- ✓ بعض البنوك التجارية محل الدراسة ليس لديها موقع على شبكة الإنترنيت، وهو الشيئ الذي أصبح ضرورة حتمية في الوقت الراهن.
- ✓ إن تطبيق الحوكمة في البنوك محل الدراسة لها عدة آثار إيجابية تعزيز ثقة المتعاملين في البنك يؤدي إلى تحسين مؤشرات أدائها، منع حدوث الأزمات المصرفية وتحسين سمعة البنك.

- ✓ يعتبر التقييم الدوري للأداء المالي لمختلف نشاطات البنك من أهم الوظائف الإدارية، ويتم ذلك باختيار نسب المؤشرات لإجراء عملية تقييم الأداء بشكل واضح ويعكس الوضعية المالية للبنك.
- ✓ إن إجراءات الحوكمة المصرفية المطبقة في البنوك محل الدراسة تؤدي إلى تحسين إدارة البنك مما يساعد على جذب الإستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المالي للبنك.

الإقتراحات

- ✓ على البنوك التجارية توعية الموظفين على أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي.
- ✓ توزيع نشريات بشكل دوري تبين للمتعاملين مع البنك مختلف اجراءات الحوكمة المطبقة على مستوى البنك والدور الذي تؤديه إذا طبقت بشكل صحيح.
- ✓ العمل على المراجعة المستمرة للنصوص التشريعية والتنظيمية البنكية على الساحة المحلية والدولية باعتبارهما أهم آليات الإفصاح والشفافية.
- ✓ العمل على إعداد مواقع الإنترنيت الخاصة بكل بنك تجاري وتحديثها بشكل دوري ليتسنى نشر كل المعلومات والأهداف الخاصة بالبنوك سواء الحوكمة أو المعلومات المالية.
- ✓ إعداد وتنفيذ دورات تكوينية في مجال الحوكمة على مستوى البنوك التجارية وحتى البنك المركزي.

آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نطرح إشكاليات ومواضيع تعتبر لامتداد لهذا الموضوع وذلك وفق مايلي:

- ❖ أثر الحوكمة المصرفية الفعال على الأداء المالي للبنوك– دراسة كمية حول الأداء المالي في البنوك التجارية .
- ❖ محددات الأداء المالي للبنوك التجارية –تحليل مقارن بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية.
- ❖ دور الحوكمة المصرفية على تطبيق نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية –دراسة تحليلية لبنك من بنوك ولاية ورقلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إخلاص باقر النجار،دور **حوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات**، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد.

2. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجيللمصارف**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

3. وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **"أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن"**، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

4. مفلح محمد عقل ،**الإدارة المالية والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .

5. نصر محمود مزنان فهد ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009

6. محمد مطر ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل للنشر طبعة ثالثة ، الأردن 2010 .

7. حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2011 .

8. حاكم محسن الربيعي ، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة ، الأردن ، 2011 .

ب. الرسائل والأطروحات

9. نادية سعودي ،**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص بنوك ومالية محاسبة ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2018/2017 .

10. نوي فاطمة الزهراء، **أثرتطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

11. بن خروف جليلة ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2009/2008 .

12. زاهر صبحي بشناق ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ، قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011 .

13. عثماني ميرة،مهمية**تطبيق الحوكمة في البنوك**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مالية بنوك وتأمين، علوم اقتصادية، جامعة مسيلة،2012.

14. كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الحوكمة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف ، 2016.

15. إلهام المقدم وهناء طراد، **أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل– دراسة حالة النظام المصرفي–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

16. تالي رزيقة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص : إدارة أعمال ، المركز الجامعي أكلي محمد أولحاج البويرة ، 2012/2011 .

17. حجام إلهام ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية – دراسة حالة bna وكالة أم البواقي 316– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي ، 2016/2015 .

18. رقية غزال ، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي لبنوك التجارية – حالة بنك الوطني الجزائري وكالة الوادي –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص بنوك ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي . 2015/2014 .

19. سمية عبد الحق، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017.

20. كحيل سليم،**دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي** –دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

21. كنزة فيلالي ، **تقييم أداء البنوك التجارية في ظل الإدارة الإلكترونية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالتي أم البواقي (317) وعين مليلة (335) –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي .

22. منصف نزار ، **دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية – دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 335 عين مليلة (أم البواقي)** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة أم البواقي . 2016/2015 .

23. منية عبد السلام ، **أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017-2018

24. نورة حراث،أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أم البواقي،2014.

ج. المقالات

25. الصادق محمد محمود علي المهير وأحمد علي أحمد، **أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي" تطبيق على شركة سكر كنانة محدودة**" مجلة جتمعة البحر الأحمر، العدد السابع، يونيو 2015.

26. الطيب بولحية وعمر بوجميعة ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة ما بين (2009-2013)** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الرابع عشر ن جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف

27. بن رجم محمد خميسي وصلاح سعاد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية-، مجلة العلوم الإنسانية،العدد37/36، جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2014.

28. تيسير زاهر وغدوان علي ، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف –دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية –** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36العدد 4، 2014.

29. حبار عبد الرزاق، **الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07،جامعة الشلف.

30. حوحو فطوم ومرغاد لخضر، **دور حوكمة المؤسسية في استقرار الأسواق المالي**ة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، ديسمبر2014.

31. حيدر حمزة جودي ، **علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المالي – دراسة تحليلية** – مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 68 ، 2008 .

32. خالد الشيخ علي ،**استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 102 ، المجلد 24 ، جامعة بغداد .

33. دهمش نعيم وإسحاق أبوزر، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد22، ديسمبر2003.

34. ريم عمري والطيب لحليح، الجوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد ب، العدد44، جامعة الأخوة منتوري بقسنطينة، 2015.

35. زيدان محمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، 2009.

36. سدرة أنيسة، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة(2008)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد4 سنة2013 .

37. كريمة حبيب، الإطار النظري للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة الوادي ، العدد التاسع ، المجلد الثالث.

38. محمد فرحان ومحمد أمين قائد عبد القادر، **الحوكمة في المصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية–**، مجلة الدراسات إقتصادية إسلامية،المجلد20 العدد 2، 17 .

39. محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموع من البنوك الجزائرية خلال فترة 1994-2000- ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2004 ، جامعة ورقلة

40. معيزي أحلام وزبير عياش ، تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للمصارف ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية .

41. مريم هاني، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد 04، ديسمبر2016.

42. وهيبة رمضان محمد حسين وإبراهيم فضل المولى البشير ، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 16 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015.

43.

د. **الملتقيات العلمية**

44. بن علي بلعزوز وعبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية"مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**،الملتقى العلمي الدولي" الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وذلك يومي20-21 أكتوبر2009..
45. بن نذير نصر الدين وشملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، مداخلة مشاركة في مؤتمر الوطني الأول حول" مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، جامعة البليدة 2يوم 2017/04/25.
46. بروشزين الدين ، دهيمي جابر ، **دور وآليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة بسكرة ، 6-7 ماي 2012
47. أمال عياري وأبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية– دراسة حالية الجزائر–** ،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول" حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.
48. أحمد زكريا صيام، دور **الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني"القضايا الملحة للإقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، يومي 14-15 نيسان 2009، بجامعة الأردنية.
49. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي"عولمة الإدارة في عصر المعرفة" يومي15-14 ديسمبر2012، جامعة الجنان، لبنان.

هـ. **مواقع الإنترنت:**

50. معراج عبد القادر هواري وأحمد عبد الحفيظ أمجدل، **"الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في إرساء قواعد الشفافية"**، بحث متاح على الموقع الإلكتروني http://jpsdirectory.brinker.net/forum-post.asp?TDI=2045.
51. دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين.
52. علي شمالي، الحكومة في المصارف، دراسات متقدمة في المصارف التجارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين ، سوريا،2017، [على الخط]، متاح على www.academia.edu، تاريخ الاطلاع والتحميل 2019/03/12.

الملاحق

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

أخي الفاضل / أختي الفاضلة السلام عليكم ورحمة الله

في اطار **انجاز دراسة حول الحوكمة المصرفية والأداء المالي للبنوك**

في الخانة Xنضع بين ايديكم هذا الإستبيان راجين منكم الإجابة على فقراتهبوضع علامة المناسبة، علما أن معلوماتكم ستكون سرية وتستخدم من أجل أغراض علمية

شكرا لكم على حسن التعاون

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

1. الجنس : ذكر [ ] أنثى [ ]
2. الفئة العمرية : أقل من 30 سنة [ ] من 30 الى 45 [ ] من 45 الي أكثر [ ]
3. المؤهل العلمي : ليسانس [ ] ماستر [ ] دراسات عليا[ ] أخرى أذكرها .....
4. التخصص العلمي : إدارة اعمال [ ] مالية ومحاسبة[ ] بنوك [ ] أخرى .....
5. المنصب الوظيفي : مدير [ ] رئيس مصلحة [ ] محاسب [ ] عون إداري [ ]
6. اسم البنك الذي تعملون فيه.....

			المحور الأول :الإفصاح والشفافية	
			تعد الشفافية والإفصاح في البنوك ضرورية للحوكمة السليمة والرشيدة.	.1
			يتم ايصال المعلومات المتعلقة بالقرارات المتخذة من قبل المديرين للمساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب.	.2
			يعتبر الإفصاح في البنوك ضروريا لتحقيق الانضباط والرقابة الشفافة	.3
			لدى البنك صفحة الكترونية وتحدث بشكل دائم "الإفصاح عن التقارير الدورية والسنوية". العبارة تحتوي نوع من الغموض يجب تبسيطها أكثر	.4
			يتم الإفصاح عن هيكل ومؤهلات اعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين.	.5
			يوجد لجنة التدقيق للمحافظة على نزاهة القوائم المالية.	.6
المحور الثاني : العناصر المتعلقة بمسؤوليات ومهام مجلس الإدارة				
			ينبغي على مجلس المديرين الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك.	.7
			على مجلس الإدارة التحقق من القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك.	.8
			يتأكد مجلس الإدارة من ان سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل الطويل.	.9
			يلعب دور مجلس الإدارة على حماية حقوق ومصالح المساهمين والمودعين من خلال توجيه ورقابة المدراء التنفيديين القائمين على ادارة عمليات البنك الداخلية.	10
			لأعضاء مجلس الإدارة حرية الوصول للمعلومات في الوقت المناسب للقيام بواجباتهم.	11
			ينبغي لمجلس الإدارة النظر الي طرف رئيسي في ادارة المخاطر.	12

13	يتأكد مجلس الإدارة من الإفصاح ونشاطات الاتصال مع المساهمين وأصحاب المصالح والموعدين			
المحور الثالث: العناصر المتعلقة بالرقابة والتدقيق المالي				
14	تحتفظ البنوك بنظام رقابي داخلي لمراجعة كل البيانات المالية.			
15	وجود مصلحة أو خلية للمراجعة الداخلية بالبنك			
16	اعداد البيانات المالية عن طريق برامج الكترونية تعتمد على مبادئ محكمة			
17	البيانات والقوائم المالية للبنك تخضع للمراجعة من طرف مراجع خارجي مستقل			
18	الاجور والمرتبات في البنك تتم عن طريق سلم واضح ومحدد			
المحور الرابع: العناصر المتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية :				
19	البنك يحقق ارباح خلال السنوات الاخيرة.			
20	البنك لديه كفاءة في اتخاذ قراراته الإستثمارية من خلال الارباح المحققة سابقا			
21	لدى البنك القدرة على تحقيق عوائد صافية موجبة.			
22	البنك يحقق عائد على حقوق الملكية عالي يجعله في وضع مالي افضل			
23	يعمل البنك على جذب الإستثمارات من خلال العائد على حقوق المكلية			
24	لدى البنك القدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة			
25	البنك لديه القدرة على مواجهة الإلتزامات الفورية من خلال توفره على سيولة معتبرة			
26	الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال			

نشكركم على حسن تعاونكم